الحدث

وجد الرئيس اللبناني ميشال عون والأمين العام لـ«حزب الله» حسن نصر الله في انفجار 2750 طناً من نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، وارتفاع عدد القتلى والجرحى، والدمار الذي عمّ العاصمة بيروت، «فرصة» لإعادة تعويم السلطة، التي فقدت مصداقيتها أمام الشعب، بعد اضطرار رؤساء دول غربية وعربية لإجراء اتصالات وزيارات لبيروت لبحث كيفية مساعدة المتضررين، في الوقت الذي اعادت هذه السلطة وضع القوى الأمنية بوجه المتظاهرين، الذين كانوا ينظمون تشييعاً رمزياً لقتلى الانفجار

ما بعد انفجار بيروت

السلطة اللبنانية سعيدة بـ«الفرصة»

حشود كليفة
شاركت في «يوم الحساب»
(حسين بيضون)

بيروت ـ **رينا الجمّال**

غابت المؤسسات الأمنية في الأيام التي تلت انفجار مرفأ بيروت يوم الثلاثاء الماضي، ليتولى المواطنون، الحلول مكانها والعمل على تنظيم أنفسهم لرفع ما تيسر من الدمار ومساعدة العائلات المنكوبة والمهجرة. لكن هذه المؤسسات حضرت أمس السبت بقوة في الشارع، مبدية حرصاً على منع تنظيم تشييع شعبي كان مقرراً لضحايا التفجير. ومع حلول الساعة الرابعة من بعد ظهر أمس، الموعد المحدد لانطلاق التشييع والتظاهرات، كانت قنابل الغاز تنهمر بكثافة على المجتمعين في وسط بيروت من دون أن تتجح في تفريقهم، لا سيما جراء الحشود الكثيفة التي شاركت في فعاليات «يوم الحساب» والذي رفعت فيه مجسمات لجميع السياسيين معلقين على المشانق، كرسالة بضرورة نيلهم العقاب. وفي موازاة هذا المشهد في الشارع، كانت السلطة السياسية، قد افصحت منذ أول من أمس أنها ترى في الفاجعة التي خلفت 158 قتيلاً، وأكثر من 6000 مصاب، ولا يزال هناك 21 مفقوداً بحسب أحدث أرقام وزارة الصحة، «فرصة» يجب استثمارها في كسر الحصار على السلطة وحزب الله، لا سيما بعدما توالت في الأيام الماضية الزيارات لمسؤولين غربيين إلى لبنان، بالإضافة إلى اجتماع دولي سيعقد اليوم، ويشارك به الرئيس الأميركي دونالد ترامب، لبحث سبل دعم لبنان. وأعلنت الرئاسة الفرنسية، لوكالة «فرانس برس» أمس السبت، أنّ مؤتمر المانحين المخصص لمساعدة لبنان والذي تنظمه باريس بالتعاون مع الأمم المتحدة، سيُعقد اليوم الأحد عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وستشارك المؤسسات الأوروبية في هذا الحدث من أجل تعبئة مساعدة إنسانية طارئة لسكان بيروت، فيما كتب الرئيس الأميركي دونالد ترامب في تغريدة أنّ المؤتمر سيجمع «الرئيس (إيمانويل) ماكرون، والمسؤولين اللبنانيين ومسؤولين من أماكن أخرى في العالم»، مؤكداً مشاركته فيه. وأضاف ترامب «الجميع يريد المساعدة»، مشيراً إلى أنّه تباحث مع نظيره الفرنسي بشأن مبادرة المؤتمر، فيما قال مسؤول في قصر الإليزيه، أمس السبت، إن ماكرون أبلغ ترامب بأن سياسات الضغط الأميركية يمكن أن يستغلها «حزب الله»، موضحاً أن «مؤتمر المانحين الخاص بلبنان سيجمع أموالاً لإعادة بناء بيروت وتقديم مساعدات غذائية وبناء المدارس والمستشفيات وتوفير التجهيزات الطبية». وتابع «فرنسا تعتقد بوجود ادلة كافية لافتراض أن انفجار بيروت كان حادثاً». وكان ماكرون تعهد أمام اللبنانيين خلال زيارته الخميس الماضي أنّ الدعم لن يذهب إلى «أيادٍ فاسدة». وقال مصدر دبلوماسي إنّ المساعدات ستتمحور حول الاحتياجات الغذائية والبنى التحتية.

فمع المحتجين

واستخدمت القوى الأمنية، أمس السبت، قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة في وجه المتظاهرين وسط بيروت، لمنعهم من الوصول إلى مقر مجلس النواب، فيما كانت ساحة الشهداء ممتلئة بالمحتجين، في مشهد يذكر بانطلاق الثورة في 17 أكتوبر/تشرين الأول. وردد المحتجون هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ثورة... ثورة». ورفعوا لافتات تقول «ارحلوا .. كلكم قتلة». ونصب البعض مشانق مثبتة على قوائم خشبية كتحذير للزعماء اللبنانيين. ورفع محتجون لافتات خيّرت إحداها المسؤولين بين الاستقالة والشنق. وكان المحتجون دعوا إلى تجمع وسط العاصمة تحت شعار «يوم الحساب» وتشييع رمزي للقتلى، وهو ما استبقته القوى الأمنية بحشد عدد كبير من عناصر مكافحة الشغب والجيش، وحتى قوة من شعبة المعلومات. في غضون ذلك، استطاع عسكريون متقاعدون وعشرات المحتجين من اقتحام وزارة الخارجية في بيروت، وعلقوا لافتات كتب عليها «بيروت مدينة منزوعة السلاح»، و«بيروت عاصمة الثورة». وكانت مسيرة حاشدة انطلقت من أمام مبنى مؤسسة كهرباء لبنان، الذي يقع على مقربة من مرفأ بيروت مكان وقوع الانفجار، إلى ساحة الشهداء، أطلقت خلالها هتافات تطاول جميع القوى السياسية التي دمرت البلد اقتصادياً ونقدياً ومعيشياً بحكم قائم على الفساد والمحاصصة، وصولاً إلى التسبب بقتل اكثر من 150 مواطناً، وإصابة نحو 6000، وتهجير عشرات الآلاف من منازلهم المدمرة جراء الانفجار. ودعا المتظاهرون رؤساء الجمهورية ميشال عون والبرلمان نبيه بري والحكومة حسان دياب إلى الاستقالة، ومحاسبة كل الطبقة السياسية التي أوصلت البلد إلى الانهيار الشامل، وذلك خلال المسيرة التي تقدمها مشنقة رفعت للدلالة على أن كل المسؤولين يجب أن تعلق مشانقهم بعدما تسببت صفقاتهم وإهمالهم وتقاعسهم عن ارتكاب مجزرة بحق الشعب اللبناني.

«فرصة» عون ونصر الله

في هذه الأثناء، لم يتردد الرئيس اللبناني في استغلال عون إلى جانب الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله أول من أمس في تصوير ما حصل في بيروت بأنه فرصة كسرت العزلة الدولية المفروضة على لبنان. وقال عون، أول من أمس، إن الحادث «فك الحصار المفروض على لبنان، اتصل بي أغلبية رؤساء الدول الفاعلين، وأعلنوا استعدادهم تقديم المساعدات المادية، وبدأوا بإرسال طائرات تحمل أدوية نحن بحاجة لها». وعلى المنوال نفسه خرج نصرالله، في كلمة هي الأولى له منذ الانفجار أول من أمس، نافياً «وجود أي صواريخ أو مواد لنا في أي مخزن بالمرفأ، لا في الماضي ولا في الحاضر»، معلناً أن حزبه «ينظر بإيجابية إلى كل مساعدة وإلى كل زيارة للبنان، خصوصاً إذا كانت تأتي للدعوة إلى الحوار ولم الشمل والمساعدة». بيروت. وقال مكتب جونسون، في بيان، «شكر الرئيس عون المملكة المتحدة على الدعم الذي قدمته إلى الآن بما في ذلك تقديم خمسة ملايين جنيه إسترليني (6,5 ملايين دولار) في شكل تمويل طارئ وإرسال سفينة البحرية الملكية إنتريرايز». وأضاف «اتفقا على العمل مع الشركاء الدوليين لضمان تعافي البلاد وإعمارها على المدى البعيد فيما يواجه لبنان أزمة مالية وفيروس كورونا وآثار هذا الانفجار المأساوي».

إلى ذلك كان عون قد تلقى اتصالاً هاتفياً ليل الجمعة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أكد له دعم الولايات المتحدة للبنان في هذه المحنة، معلناً إرسال ثلاث طائرات محملة بالمساعدات الغذائية والأدوية ومواد أخرى، وتعهد بتقديم المزيد والمساعدات الممكنة. وقال ترامب «تحدثت مع الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) الذي يكنّ محبة كبيرة للبنان، وأنا لدي شعور قوي تجاه لبنان، ونقف معكم وإلى جانبكم، ولدينا فريق متخصص في الطوارئ والمساعدات سيكون في طريقه إلى لبنان عقا قريب»، لافتاً إلى مشاركته في اجتماع اليوم الأحد لدعم لبنان في هذه الظروف بالتنسيق مع فرنسا.

وكان الرئيس اللبناني قد شرح لترامب المعطيات المتوافرة عن الانفجار في مرفأ بيروت والأضرار التي نتجت منه في البنى التحتية والدمار الذي حلّ بأقسام من العاصمة اللبنانية. وقال «نأمل ألا يقتصر الدعم الأميركي على المساعدات الإنسانية الطارئة، فنحن نحتاج إلى العمل معاً من أجل الحفاظ على استقرار لبنان الأمني والاجتماعي والتعاون في سبيل النهوض بلبنان ومسيرة الإصلاحات قائمة، ونفّذنا العديد منها». وأضاف «نأمل أيضاً التعاون معاً في محاربة الفساد الحقيقي ومحاسبة الفاسدين وتبادل المعلومات عن عمليات الفساد والتحويلات المشبوهة». كذلك أعرب عن أمله في أن تساعد الولايات المتحدة في إنهاء ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل.

في السياق، تبلغت الدوائر المختصة في بيروت نص المذكرة التي تقدم بها أكثر من 80 عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي ينتمون إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو. ودعا الموقعون على المذكرة إلى الإسراع في تقديم دعم إنساني إضافي للبنان، بالنظر إلى التحديات التي يواجهها، ولا سيما في المجال الصحي وتفاقم الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات الطبية وكل ما من شأنه المساهمة في معالجة الجرحى. وشددت على وجوب مواصلة البحث في كيفية متابعة مختلف أوجه الدعم الأميركي للبنان، بما من شأنه أن يؤكد الشراكة بين الولايات المتحدة ولبنان، وتحثّ الإدارة الأميركية على مضاعفة المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمواجهة تداعيات انفجار مرفأ بيروت.

لا تقرير رُفع للحريري

نفى المجلس الأعلى للدفاع في لبنان، أمس السبت، تلقي رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، تقريرا من مديرية أمن الدولة حول شحنة نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، خلال توليه رئاسة الوزراء. وذكرت، في بيان، أنه «ردا على ما تناقلته بعض مواقع التواصل عن ان المديرية العامة لامن الدولة رفعت تقريرا لرئاسة الحكومة (السابقة) يتعلق بشحنة نيترات الامونيوم، نوضح ان هذه المعلومات المدسوسة عارية عن الصحة».

للحديث تتمة...

بوادر انهيار اتفاق إدلب

عيسى سميسم

تشير التحركات الميدانية لجميع أطراف الصراع الفاعلة في محافظة إدلب إلى أن اتفاق الهدنة الذي وقّعته كل من روسيا وتركيا مطلع مارس/ آذار الماضي قد بات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار. فعلى طرفي جبهات القتال في محافظة إدلب، لا تزال كل من قوات النظام والمليشيات الإيرانية الموالية لها تستقدم مزيداً من التعزيزات إلى خطوط المواجهة. ويبدو ذلك استعداداً عسكرياً لمواجهة جديدة مع قوات المعارضة وتنظيم هيئة تحرير الشام.

أما فصائل المعارضة، فتحاول على الطرف الآخر من الجبهة تنظيم صفوفها والاستعداد لأي مواجهة مرتقبة، والتي من المرجّح أن تشترك فيها القوات التركية بشكل أكثر فاعلية، خصوصاً أن أنقرة استقدمت إلى المنطقة نحو عشرين ألف عنصر من الجيش التركي وأنشأت نقاطاً عسكرية لها في المنطقة. كذلك نصبت تركيا منظومات دفاع جوي، ما يشير إلى استعداد لوجستي عالٍ لمعركة مرتقبة مع قوات النظام التي شنّت مطلع العام الحالي عملية واسعة في ريف المحافظة الجنوبي بمساندة الطيران الروسي، الذي خرق اتفاق خفض التصعيد. وهو الاتفاق الذي لا يسمح لقوات النظام بالتقدم إلى ما بعد بلدة مورك في ريف حماة الشمالي. والأخيرة استولت خلال عمليتها الأخيرة على كل ريف حماة الشمالي وأجزاء واسعة من ريف إدلب الجنوبي وصولاً إلى مدينة سراقب الاستراتيجية، الأمر الذي أحرج الجانب التركي، خصوصاً بعد الاعتداء المباشر من قبل قوات النظام على القوات التركية وقتل العشرات من الجنود الأتراك. كذلك سبّبت الكتلة البشرية الهائلة التي نزحت إلى الشمال السوري ضغطاً إضافياً على تركيا حزب «الكتائب البنغالية». النائب سامي الجميل، أمس السبت، استقالة نواب الحزب من البرلمان والانتقال إلى «المواجهة مع جميع اللبنانيين الشرفاء في سبيل لبنان سيّد حرّ ومستقلّ»، وذلك خلال مراسم دفن الأمين العام للحزب نزار نجاريان، الذي قتل بانفجار مرفأ بيروت.

ويمثل «حزب الكتائب» ثلاثة نواب في البرلمان اللبناني هم سامي الجميل، وإلياس حنكش، ونديم الجميل، ويتخذ لنفسه موقع المعارض للعهد برئاسة الرئيس ميشال عون، ولم يمنح الثقة لحكومة الرئيس حسان دياب.

ودعا الجميل «كل الشرفاء إلى الاستقالة من مجلس النواب والذهاب فوراً إلى إعادة الأمانة للناس ليقرّروا من يحكمهم، من دون أن يفرض أحد عليهم أي أمر». وقال الجميل: «جرّبنا معهم كل شيء من داخل المؤسسات ولم نجد 10 نواب يوقّعون معنا على جلسة مساءلة الحكومة، وحاولنا الحث على استقالات جماعية فلم ننجح، وكنا سنتحوّل شهود زور داخل مجلس نيابي لا ينتج ولا يبني لنا مستقبلاً». وأضاف الجميل متوجهاً لرئيس الجمهورية ميشال عون: «لا يا فخامة الرئيس، هذه ليست فرصة إنما كارثة وستكون نهاية لبنان وولادة لبنان جديد على أنقاض لبنان القديم الذي أنتم تمثلونه. لا، غداً ليس كما اليوم، وما بعد 4 أغسطس/ آب غير ما بعده، وهذا هو الحد الفاصل بين لبنان القديم ولبنان الجديد». ولفت إلى «أننا سنتنقل إلى المواطنة لأننا لن نقبل إلا أن يكون ما حصل نقطة فاصلة بتاريخ لبنان ليتمكن الشعب من بناء وطن حضاري مستقل، بلد الكفاءة، سنتخلص من منطق الكذب والترقيع وسنناضل من أجل بلد لا يميز لبنانياً عن آخر، ولن نقبل بأن يفرّق بيننا أحد، فكلنا شعب واحد سينتفض وسيغيّر الواقع وهذا ما سنعمل من أجله».

بدوره، أشار النائب نديم الجميل إلى أنه تقدّم باستقالته كنائب عن مدينة بيروت، لأن المؤسسات الدستورية «غير المنتجة والواقعة تحت سطوة السلاح لم تعد تمثّل طموحاتي وطموحات من أولوني ثقة تمثيلهم». ونشر في تغريدة على حسابه عبر «تويتر» كتاب استقالته.

دعا سامي الجميل «كل الشرفاء» إلى الاستقالة من البرلمان

43 ضحية سورية

أفادت وزارة خارجية النظام السوري في لبنان أن 43 سورياً على الأقل قتلوا في انفجار مرفأ بيروت، وامتلأت صفحات فايسبوك بمنشورات بحثاً عن مفقودين، ما يرجح ارتفاع حصيلة الضحايا السوريين.

وفاة زوجة السفير الهولندي

توفيت زوجة السفير الهولندي لدى بيروت جان والتمارز، متأثرة بجراح اصيبت بها في انفجار مرفأ بيروت، وقف ما اعلنت وزارة الخارجية الهولندية امس السبت.

رصد

الاستقالات تتوالى من مجلس النواب

وصلت تداعيات انفجار مرفأ بيروت الثلاثاء الماضي إلى مجلس النواب اللبناني، حيث تتوالى الاستقالات، ليصل عدد من أعلنوا عن استقالتهم إلى خمسة نواب، في وقت تبحث دول أخرى هذا الخيار. وأعلن رئيس حزب «الكتائب اللبنانية» النائب سامي الجميل، أمس السبت، استقالة نواب الحزب من البرلمان والانتقال إلى «المواجهة مع جميع اللبنانيين الشرفاء في سبيل لبنان سيّد حرّ ومستقلّ»، وذلك خلال مراسم دفن الأمين العام للحزب نزار نجاريان، الذي قتل بانفجار مرفأ بيروت.

ويمثل «حزب الكتائب» ثلاثة نواب في البرلمان اللبناني هم سامي الجميل، وإلياس حنكش، ونديم الجميل، ويتخذ لنفسه موقع المعارض للعهد برئاسة الرئيس ميشال عون، ولم يمنح الثقة لحكومة الرئيس حسان دياب.

ودعا الجميل «كل الشرفاء إلى الاستقالة من مجلس النواب والذهاب فوراً إلى إعادة الأمانة للناس ليقرّروا من يحكمهم، من دون أن يفرض أحد عليهم أي أمر». وقال الجميل: «جرّبنا معهم كل شيء من داخل المؤسسات ولم نجد 10 نواب يوقّعون معنا على جلسة مساءلة الحكومة، وحاولنا الحث على استقالات جماعية فلم ننجح، وكنا سنتحوّل شهود زور داخل مجلس نيابي لا ينتج ولا يبني لنا مستقبلاً». وأضاف الجميل متوجهاً لرئيس الجمهورية ميشال عون: «لا يا فخامة الرئيس، هذه ليست فرصة إنما كارثة وستكون نهاية لبنان وولادة لبنان جديد على أنقاض لبنان القديم الذي أنتم تمثلونه. لا، غداً ليس كما اليوم، وما بعد 4 أغسطس/ آب غير ما بعده، وهذا هو الحد الفاصل بين لبنان القديم ولبنان الجديد». ولفت إلى «أننا سنتنقل إلى المواطنة لأننا لن نقبل إلا أن يكون ما حصل نقطة فاصلة بتاريخ لبنان ليتمكن الشعب من بناء وطن حضاري مستقل، بلد الكفاءة، سنتخلص من منطق الكذب والترقيع وسنناضل من أجل بلد لا يميز لبنانياً عن آخر، ولن نقبل بأن يفرّق بيننا أحد، فكلنا شعب واحد سينتفض وسيغيّر الواقع وهذا ما سنعمل من أجله».

بدوره، أشار النائب نديم الجميل إلى أنه تقدّم باستقالته كنائب عن مدينة بيروت، لأن المؤسسات الدستورية «غير المنتجة والواقعة تحت سطوة السلاح لم تعد تمثّل طموحاتي وطموحات من أولوني ثقة تمثيلهم». ونشر في تغريدة على حسابه عبر «تويتر» كتاب استقالته.

دعا سامي الجميل «كل الشرفاء» إلى الاستقالة من البرلمان

كذلك، من المنتظر أن تتقدم النائبة بولا يعقوبيان باستقالتها من البرلمان رسمياً، بعدما أشارت إلى ذلك في مقابلة تلفزيونية، في ظلّ وجود مؤشرات تتحدث عن بحث جدي لدى نواب مستقلين لاتخاذ الخطوة نفسها، اعتراضاً على ممارسات السلطة السياسية والحكومة اللبنانية، وتضامناً مع الضحايا الذين راحوا ضحية تفجير مرفأ بيروت من دون أن يصار إلى محاسبة المسؤول الكبير عن الساعة أو تستقيل الحكومة.

وقالت يعقوبيان في تغريدة عبر حسابها على تويتر» أمس: «إلى نواب الأمة، فلنترك أحزاب السلطة متمسكة بالكراسي ولنذهب معاً يوم الإثنين (غداً) إلى استقالات من مجلس الحجّ والخذلان. لم تعد المعارضة من الداخل مجدية، لا تخذلوا ناخبيكم».

وتنصّ المادة 41 من الدستور اللبناني على أنه «إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله».

في المقابل، تنص المادة 15 من النظام الداخلي للمجلس النيابي على أنه إذا استقال نائب من منصبه اعتبرت الاستقالة نهائية بمجرد تقديمها إلى رئاسة المجلس وأحيلت فوراً إلى المجلس لبأخذ العلم بها، ويُعمد إلى انتخاب خلف للنائب المستقيل إذا كان باقياً من ولايته مدة ستة أشهر أو أكثر. وفي لبنان سوابق كثيرة لعدم الدعوة إلى انتخابات فرعية خلال المهلة المحددة دستورياً، وغالباً ما بقي المقعد النيابي فارغاً لأكثر من سنة.

من جهتها، أعلنت الوزيرة السابقة مي شدياق في حديث لقناة محلية أمس أنّ موضوع استقالة نواب حزب «القوات اللبنانية» كان «على بساط البحث والحزب يدرس خطواته، وسنبقى في صفوف المعارضة».

وكان مروان حمادة، النائب في «اللقاء الديمقراطي» (يرأسه النائب تيمور جنبلاط نجل وليد جنبلاط)، قد أعلن نيته الاستقالة في قصر الإليزيه، أمس السبت، إن ماكرون أبلغ ترامب بأن سياسات الضغط الأميركية يمكن أن يستغلها «حزب الله»، موضحاً أن «مؤتمر المانحين الخاص بلبنان سيجمع أموالاً لإعادة بناء بيروت وتقديم مساعدات غذائية وبناء المدارس والمستشفيات وتوفير التجهيزات الطبية». وتابع «فرنسا تعتقد بوجود ادلة كافية لافتراض أن انفجار بيروت كان حادثاً». وكان ماكرون تعهد أمام اللبنانيين خلال زيارته الخميس الماضي أنّ الدعم لن يذهب إلى «أيادٍ فاسدة». وقال مصدر دبلوماسي إنّ المساعدات ستتمحور حول الاحتياجات الغذائية والبنى التحتية.

فمع المحتجين

واستخدمت القوى الأمنية، أمس السبت، قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة في وجه المتظاهرين وسط بيروت، لمنعهم من الوصول إلى مقر مجلس النواب، فيما كانت ساحة الشهداء ممتلئة بالمحتجين، في مشهد يذكر بانطلاق الثورة في 17 أكتوبر/تشرين الأول. وردد المحتجون هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ثورة... ثورة». ورفعوا لافتات تقول «ارحلوا .. كلكم قتلة». ونصب البعض مشانق مثبتة على قوائم خشبية كتحذير للزعماء اللبنانيين. ورفع محتجون لافتات خيّرت إحداها المسؤولين بين الاستقالة والشنق. وكان المحتجون دعوا إلى تجمع وسط العاصمة تحت شعار «يوم الحساب» وتشييع رمزي للقتلى، وهو ما استبقته القوى الأمنية بحشد عدد كبير من عناصر مكافحة الشغب والجيش، وحتى قوة من شعبة المعلومات. في غضون ذلك، استطاع عسكريون متقاعدون وعشرات المحتجين من اقتحام وزارة الخارجية في بيروت، وعلقوا لافتات كتب عليها «بيروت مدينة منزوعة السلاح»، و«بيروت عاصمة الثورة». وكانت مسيرة حاشدة انطلقت من أمام مبنى مؤسسة كهرباء لبنان، الذي يقع على مقربة من مرفأ بيروت مكان وقوع الانفجار، إلى ساحة الشهداء، أطلقت خلالها هتافات تطاول جميع القوى السياسية التي دمرت البلد اقتصادياً ونقدياً ومعيشياً بحكم قائم على الفساد والمحاصصة، وصولاً إلى التسبب بقتل اكثر من 150 مواطناً، وإصابة نحو 6000، وتهجير عشرات الآلاف من منازلهم المدمرة جراء الانفجار. ودعا المتظاهرون رؤساء الجمهورية ميشال عون والبرلمان نبيه بري والحكومة حسان دياب إلى الاستقالة، ومحاسبة كل الطبقة السياسية التي أوصلت البلد إلى الانهيار الشامل، وذلك خلال المسيرة التي تقدمها مشنقة رفعت للدلالة على أن كل المسؤولين يجب أن تعلق مشانقهم بعدما تسببت صفقاتهم وإهمالهم وتقاعسهم عن ارتكاب مجزرة بحق الشعب اللبناني.

«فرصة» عون ونصر الله

في هذه الأثناء، لم يتردد الرئيس اللبناني في استغلال عون إلى جانب الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله أول من أمس في تصوير ما حصل في بيروت بأنه فرصة كسرت العزلة الدولية المفروضة على لبنان. وقال عون، أول من أمس، إن الحادث «فك الحصار المفروض على لبنان، اتصل بي أغلبية رؤساء الدول الفاعلين، وأعلنوا استعدادهم تقديم المساعدات المادية، وبدأوا بإرسال طائرات تحمل أدوية نحن بحاجة لها». وعلى المنوال نفسه خرج نصرالله، في كلمة هي الأولى له منذ الانفجار أول من أمس، نافياً «وجود أي صواريخ أو مواد لنا في أي مخزن بالمرفأ، لا في الماضي ولا في الحاضر»، معلناً أن حزبه «ينظر بإيجابية إلى كل مساعدة وإلى كل زيارة للبنان، خصوصاً إذا كانت تأتي للدعوة إلى الحوار ولم الشمل والمساعدة». بيروت. وقال مكتب جونسون، في بيان، «شكر الرئيس عون المملكة المتحدة على الدعم الذي قدمته إلى الآن بما في ذلك تقديم خمسة ملايين جنيه إسترليني (6,5 ملايين دولار) في شكل تمويل طارئ وإرسال سفينة البحرية الملكية إنتريرايز». وأضاف «اتفقا على العمل مع الشركاء الدوليين لضمان تعافي البلاد وإعمارها على المدى البعيد فيما يواجه لبنان أزمة مالية وفيروس كورونا وآثار هذا الانفجار المأساوي».

إلى ذلك كان عون قد تلقى اتصالاً هاتفياً ليل الجمعة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي أكد له دعم الولايات المتحدة للبنان في هذه المحنة، معلناً إرسال ثلاث طائرات محملة بالمساعدات الغذائية والأدوية ومواد أخرى، وتعهد بتقديم المزيد والمساعدات الممكنة. وقال ترامب «تحدثت مع الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) الذي يكنّ محبة كبيرة للبنان، وأنا لدي شعور قوي تجاه لبنان، ونقف معكم وإلى جانبكم، ولدينا فريق متخصص في الطوارئ والمساعدات سيكون في طريقه إلى لبنان عقا قريب»، لافتاً إلى مشاركته في اجتماع اليوم الأحد لدعم لبنان في هذه الظروف بالتنسيق مع فرنسا.

وكان الرئيس اللبناني قد شرح لترامب المعطيات المتوافرة عن الانفجار في مرفأ بيروت والأضرار التي نتجت منه في البنى التحتية والدمار الذي حلّ بأقسام من العاصمة اللبنانية. وقال «نأمل ألا يقتصر الدعم الأميركي على المساعدات الإنسانية الطارئة، فنحن نحتاج إلى العمل معاً من أجل الحفاظ على استقرار لبنان الأمني والاجتماعي والتعاون في سبيل النهوض بلبنان ومسيرة الإصلاحات قائمة، ونفّذنا العديد منها». وأضاف «نأمل أيضاً التعاون معاً في محاربة الفساد الحقيقي ومحاسبة الفاسدين وتبادل المعلومات عن عمليات الفساد والتحويلات المشبوهة». كذلك أعرب عن أمله في أن تساعد الولايات المتحدة في إنهاء ملف ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل.

في السياق، تبلغت الدوائر المختصة في بيروت نص المذكرة التي تقدم بها أكثر من 80 عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي ينتمون إلى الحزبين الديمقراطي والجمهوري إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو. ودعا الموقعون على المذكرة إلى الإسراع في تقديم دعم إنساني إضافي للبنان، بالنظر إلى التحديات التي يواجهها، ولا سيما في المجال الصحي وتفاقم الأزمة الاقتصادية، بما في ذلك المساعدات الطبية وكل ما من شأنه المساهمة في معالجة الجرحى. وشددت على وجوب مواصلة البحث في كيفية متابعة مختلف أوجه الدعم الأميركي للبنان، بما من شأنه أن يؤكد الشراكة بين الولايات المتحدة ولبنان، وتحثّ الإدارة الأميركية على مضاعفة المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمواجهة تداعيات انفجار مرفأ بيروت.

لا تقرير رُفع للحريري

نفى المجلس الأعلى للدفاع في لبنان، أمس السبت، تلقي رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، تقريرا من مديرية أمن الدولة حول شحنة نيترات الأمونيوم في مرفأ بيروت، خلال توليه رئاسة الوزراء. وذكرت، في بيان، أنه «ردا على ما تناقلته بعض مواقع التواصل عن ان المديرية العامة لامن الدولة رفعت تقريرا لرئاسة الحكومة (السابقة) يتعلق بشحنة نيترات الامونيوم، نوضح ان هذه المعلومات المدسوسة عارية عن الصحة».

محتجون يقتحمون وزارة الخارجية: بيروت مدينة منزوعة السلاح

أركان الحكم يتحدثون عن «فرصة» كسر الحصار عن لبنان

إضاءة

التحقيق بين اللجان المحلية والخبراء الدوليين

تتوالى الدعوات المحلية والدولية لإجراء تحقيق جدي وشفاف في انفجار مرفأ بيروت، في ظل غياب الثقة بالتحقيق الذي تجريه الدولة اللبنانية، وخصوصاً بعدما أظهرت الأيام الأربعة التي تلت الانفجار محاولة أطراف عدة للتنصل من المسؤولية وحصرها بعدد محدود من المسؤولين.

وشكّل مجلس الوزراء اللبناني لجنة تحقيق محلية في الانفجار، برئاسة رئيس الحكومة حسان دياب، وعضوية وزراء وأمنيين وعسكريين، مهمتها إدارة التحقيق في الأسباب التي أدت إلى وقوع الكارثة، ورفع تقرير إلى مجلس الوزراء خلال مهلة أقصاها خمسة أيام بدأت الأربعاء. وقد أوقف القضاء اللبناني حتى أمس السبت المدير العام للجمارك بدري ضاهر، والمدير العام السابق للجمارك شفيق مرعي، ومدير مرفأ بيروت حسن قريطم وآخرين، وأبقاهم رهن التحقيق بناءً على إشارة القضاء المختص.

لكن في ظلّ فقدان قسم كبير من الشعب اللبناني الثقة بالتحقيق المحلي، انقسمت الساحة السياسية الداخلية بين من يدعو إلى ضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية، أبرزهم رؤساء الحكومات السابقون وأحزاب ما يُعرف بـ«فريق الرابع عشر من آذار»، وبين من يتمسّك بالتحقيق المحلي، وهم الحكومة وأفرقاء «الثامن من آذار».

وقال الرئيس اللبناني ميشال عون، أول من أمس الجمعة، في درشة مع الإعلاميين، إن المطالبة بالتحقيق الدولي، الهدف منها تضييع الحقيقة، والعدالة المأخرة ليست بعدالة، مشيراً إلى أنه لن يسمح بتدويل القضية. كذلك خرج الأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصر الله، في اليوم نفسه، متحدثاً عن ضرورة إجراء تحقيق شفاف ونزيه قبل أن يقترح تولّي الجيش اللبناني هذه المسؤولية. في موازاة ذلك، ظهرت مطالبات بتحقيق مستقل وحيادي وشفاف يكون محلي الطابع، لكن مدعوماً بخبراء دوليين. وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد اعتبرت أنه يتعين على السلطات اللبنانية دعوة خبراء دوليين إلى إجراء تحقيق مستقل يحدد أسباب الانفجار والمسؤولين عنه. ودعا المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان روبرت كولفيل، أول من أمس الجمعة، إلى فتح تحقيق محايد ومستقل وشامل وشفاف في الأسباب التي أدت إلى حصول انفجار مرفأ بيروت.

وفي السياق، أبدى الأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، أمس السبت، ضمن زيارته لبيروت، استعداد الجامعة للمساعدة في مجال التحقيق في انفجار مرفأ بيروت عبر اختيار شخصيات عربية تساهم فيه. ويقول المحامي والخبير القانوني سعيد مالك، في حديث مع «العربي الجديد»، إنّ كل لجنة تحقيق يجب أن تكون مستقلة، لكن الفرق بين لجنة التحقيق المحلية وتلك الدولية، أنّ الأولى تكون إما إدارية كالتي شكّلها مجلس الوزراء، أو قضائية، حيث يتولى القضاء التحقيق في مجريات ما حصل وأسبابه، أو برلمانية تشكّل من مجلس النواب بهيئته العامة. أما تشكيل لجنة التحقيق الدولية، فهذه الصلاحية تعود إلى مجلس الأمن الدولي، عملاً بأحكام المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945، ويكون الأمر إما بطلب الدولة المعنية، أي اللبنانية، وهذا مستبعدٌ في حالتنا، أو بواسطة إحدى الدول الأعضاء في مجلس الأمن الخمس عشرة، وقد تأخذ مصر، وهي ممثل لجامعة الدول العربية في مجلس الأمن، المبادرة على عاتقها، وعندها يتخذ مجلس الأمن قراراً بتشكيل لجنة تحقيق دولية.

ومن بين السيناريوهات التي يمكن اللجوء إليها، وتحدثت عنها وزيرة العدل اللبنانية ماري كلود نجم، الاستعانة بخبراء دوليين تقنيين للمساعدة في كشف الحقيقة. وعن هذا التوجه، يقول مالك: «إنّنا نكون في هذه الحالة أمام لجنة تحقيق بإدارة محلية، لكن بمعونة خبراء دوليين يُصار إلى الاستعانة بهم ضمن إطار طلب يُقدّم من جانب الدولة اللبنانية إلى الأمم المتحدة، من أجل تكليف من يلزم من الخبراء المختصين لمؤازرة ومساعدة لجنة التحقيق المحلية».

تبعاً لذلك، يشدد مالك في حديثه مع «العربي الجديد» على أنّ الخيار الأنسب يكمن في تشكيل لجنة تحقيق دولية، باعتبار أن لا ثقة على الإطلاق باللجنة المحلية، لأن النتيجة ستخلص إلى معاقبة مديرين عامين أو أمنيين، ومسار التحقيق حتى اليوم وقد شارفت مهلته (الأيام الخمسة) على الانتهاء غير مرضٍ، ويقتصر على توقيف أشخاص ليسوا إلا موظفين أو خفراء أو عمال تنظيفات، وهذا الأمر مؤسف، والموضوع أبعد من ذلك بكثير.

من جهته، يلفت الناشط في المجتمع المدني، المحامي رفيق غريزي، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّ لا ثقة بالتحقيق المحلي، وبالأجهزة الأمنية اللبنانية والقضاء اللبناني، وأن هذه الجهات ستوصلنا إلى حقيقة ما حصل في مرفأ بيروت، ولا سيما أن القضاء العسكري قضاء استثنائي، وصدرت دعوات كثيرة من أجل إلغائه في النظام اللبناني، لكونه مشوباً بعيوب كثيرة.

ويشدد غريزي على أنّ اللجنة المستقلة توصيفاً وليست تصنيفاً، فمن خصائص أي لجنة تحقيق، سواء محلية أو دولية، أن تكون حيادية ومستقلة، ولكن يُقصد بها في الحالة الراهنة أن تكون لجنة تحقيق محلية مستقلة مع

يتزامن الجمود العسكري في ليبيا، مع خلافات داخل معسكري الشرق والغرب، وتزايد الانتقادات لرئيس حكومة الوفاق فائز السراج وبدء خروج تظاهرات تنادي بتحسين الخدمات فضلاً عن بروز موقف للنائب الثاني في المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، انتقد خلاله السراج

ليبيا تشظٍّ داخل المعسكرين

دعوات للتظاهر ضد حكومة الوفاق

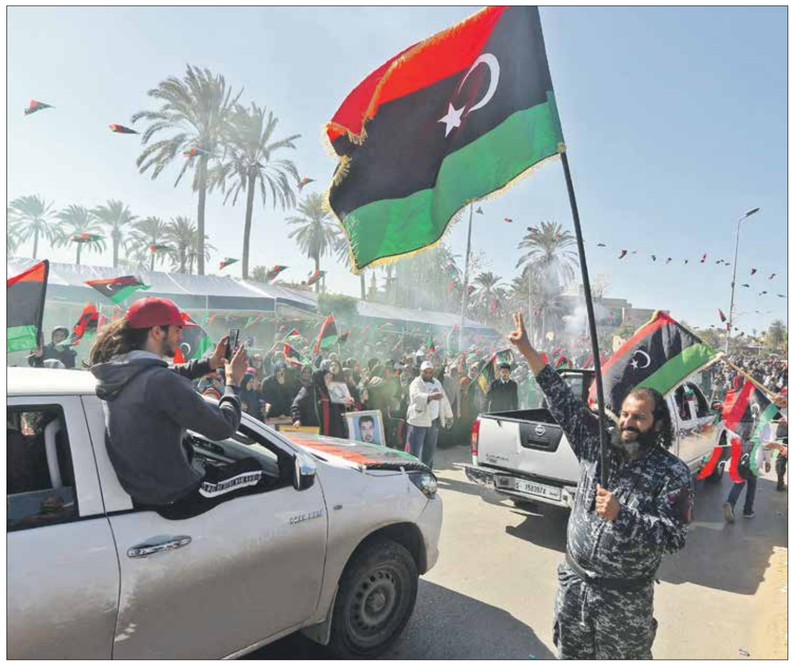
تعرف ليبيا في فوضى أمنية وسياسية (محمود تركية/فرانس برس)

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا تزال الأوضاع في ليبيا تسير في اتجاه مزيد من التعقيد، لا سيما بعد تزايد الخلافات السياسية داخل معسكري طرفي الصراع. وبينما كانت الهزائم العسكرية المتلاحقة التي منيت بها مليشيات خليفة حفتر في الأشهر الماضية سبباً في تزايد الانشقاقات داخل معسكر شرق ليبيا، يبدو أن جبهة «حكومة الوفاق» في غرب البلاد تعيش هزات متتالية، ما ينذر بتحول الخلافات فيها إلى انشقاقات وشيكة. ومن شأن هذه التطورات السياسية المحلية أن تعرقل محاولات القوى الدولية الفاعلة في المشهد الليبي، استثمار الجمود الميداني من أجل الدفع بجميع أطراف الأزمة إلى طاولة المفاوضات السياسية.

وارتفعت وتيرة الخلافات المكتومة بين قادة «حكومة الوفاق» أخيراً إلى درجة خروجها إلى السطح على شكل بيانات متتالية، منذ الخميس الماضي، وتركز بشكل أساسي على انتقاد تفرّد رئيس المجلس الرئاسي لـ«حكومة الوفاق» فايز السراج بقرارات الحكومة، تزامناً مع دعوات واسعة لإطلاق احتجاجات شعبية ضد التردي الخدماتي الذي يعيشه المواطن، بسبب تفرد السراج بالقرارات، ما ينذر بانقسام وشيك وتشقق داخل أروقة «الوفاق».

وشهدت مدينة الزاوية، غرب طرابلس بنحو 30 كيلومتراً، احتجاجات واسعة ليل الجمعة، فيما نادت صفحات عدد من النشطاء أهالي العاصمة ومدن غرب البلاد بدء احتجاجات مماثلة اعتباراً من مساء أمس السبت، طالب بعضهم بأن ترفع مطلب إسقاط «حكومة الوفاق» ومسؤولي المجلس الرئاسي. وبدأت قصة ظهور الصراع المكتوم بين مسؤولي الحكومة، في بيان نشره النائب الثاني في المجلس الرئاسي أحمد معيتيق، أول من أمس دعا خلاله الشعب الليبي إلى التعبير عن رأيه، و«المطالبة بفتح تحقيق في الأموال التي صُرفت وأين صُرفت وأوجه صرفها»، والتحقيق في «مستوى الخدمات المتدني الذي تسببت فيه سلطة الفرد المطلق وقراراته التي نتج عنها تدن في هذه الخدمات»، في إشارة إلى تفرّد السراج بقرارات الحكومة والمجلس، مطالباً وزير الداخلية فتحي باشاغا بحماية المتظاهرين، وضمان عدم خروج المظاهرة عن أهدافها. ودعم عضو مجلس الرئاسي عبد السلام كاجمان دعوة معيتيق، مؤكداً أن السراج لا يمتلك صفة رئيس مجلس الوزراء بحسب بنود الاتفاق السياسي الذي أنشأ المجلس الرئاسي و«حكومة الوفاق». في المقابل، قوبلت دعوات معيتيق وكجمان بهجوم من قبل أمر منطقة طرابلس العسكرية، اللواء عبدالباسط مروان، الذي وجّه ببيان ليل أمس الجمعة، للشعب الليبي، وصف فيه تصريحات معيتيق وكجمان بـ«غير المسؤولة، والتي لا تخدم سوى بعض الأطراف المدعومة دولياً»، معتبراً أن هدفها «النيل من شرعية المجلس الرئاسي».

وحتى الخميس الماضي، كانت دعوات النشطاء لاحتجاجات شعبية تهدف إلى إصلاح الأوضاع الخدمية، لكن صفحات التواصل الاجتماعي تداولت، أمس السبت، نص برقية من إدارة الاستخبارات العسكرية تفيد بأن حراكاً شعبياً تدعمه شخصيات حكومية في المنطقة الغربية وطرابلس بسبب المشاكل الخدمية المختلفة، «سيتم استغلاله بعد الخلافات المتزايدة بين أعضاء الرئاسي وعلى رأسهم تركيا، لن يسمحوا بانهيار حليفهم في طرابلس، والذي بنوا الكثير من سياساتهم بناء على اتفاقيات استراتيجية ومهمة وقعوها معه.

لكن المحلل السياسي الليبي مروان ذويب، يرى من جانبه في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن جبهة طرابلس تعيش أوضاعاً قريبة من أوضاع شرق البلاد، معتبراً تأثيرات القادة المتخاصمين في طرابلس على المجموعات المسلحة التي تؤلف قوات الحكومة وأضاحاً، مستدلاً ببيان أمر منطقة طرابلس العسكرية، والذي يعكس موقفاً منحازاً للسراج، كما أن معيتيق منحدر من مصراته التي تملك عشرات المجموعات المسلحة القوية.

لكن الجديد، بحسب ذويب، هو انخراط القاعدة الشعبية ومحاولة استثمار أوجاع الناس لتحقيق مكاسب سياسية، وربما لتغيير واجهة الحكومة، من دون وجود ضمانات تحدّ من انفلات الأمور إلى موجة متسعة من الفوضى، في ظل سخط شعبي يتهم المجموعات المسلحة في طرابلس بالوقوف وراء كل الأزمات المتصلة بحياة المواطن مباشرة، كأزمة الوقود والكهرباء وغياب السيولة بل والأمن أيضاً.

ويلفت ذويب إلى أن شكل الخلافات يوضح شكل الاصطفافات، فمعيتيق وكجمان تتفق دعواتهما مع دعوة وزير الداخلية فتحي باشاغا الذي أعلن قبل أيام فتح تحقيق واسع بالتنسيق مع مكتب النائب العام في عمليات فساد مالي واسعة بسبب التفرد في القرارات، وهي شخصيات تنحدر من مصراته وتنتمي لقاعدة المقاتلين الثوار الذين يشكلون أغلبية قوات الحكومة، مقابل السراج الذي تساعده وتحميه مجموعات مسلحة من طرابلس من قبل جهات وصفها بالمعادية وأجهزة استخبارات أجنبية، بهدف إحداث تغيير لم تستطع القيام به عسكرياً».

وفيما يقلّل الناشط السياسي الليبي عقيلة الأطرش من خطورة الأوضاع الحالية الناتجة عن صراعات مكتومة طفت على السطح، على وحدة صف حكومة الوفاق، إلا أنه يراها مؤشراً قد تكون تداعياته السياسية مؤثرة أمام الرأي العام الدولي، الذي لا يزال يعترف بـ«حكومة الوفاق» ويعتبرها طرفاً فاعلاً في المشهد، خصوصاً بعد انتصاراتها العسكرية.

ويرى الأطرش الذي تحدث مع «العربي الجديد» أن التشظي الذي تعيشه الحكومة بعد الارتباك والفوضى اللذين يعيشهما طرف شرق البلاد دليل واضح على مسار التعقيد الذي تعيشه البلاد، مضيفاً أن «الجمود العسكري بات واضحاً أنه سيلحقه جمود سياسي، وأن محاولات المجتمع الدولي لبناء عملية سياسية جديدة ستصطدم بموجة الخلافات في طرابلس والانهيار في شرق البلاد»، لكنه في ذات الوقت، يؤكد أن حلفاء الحكومة، من بينها لواء «النواصي» والمنطقة العسكرية بطرابلس. وبينما يحذّر ذويب من مغبة تزايد اتساع الخلافات إلى وقوع صدامات مسلحة، يؤكد أن جبهة «حكومة الوفاق» باتت تنزلق باتجاه تشظٍّ يشبه التشظي الذي يعيشه قادة شرق البلاد، ما يعني تأخر أي عملية سياسية قد يدعمها المجتمع الدولي من أجل حلحلة الأزمة الليبية التي توقفت عند حدود مناطق النفط والغاز، وسط اشتباك دولي كبير تشارك فيه أطراف قوية، كتركيا وروسيا، ودول إقليمية كمصر والإمارات.

الدعوات للتظاهر في الغرب بدأت اعتراضاً على الأوضاع الخدمية

لا يزال الجمود الميداني هو المسيطر على جبهة سرت الجفرة

في هذه الأثناء لا تزال الخلافات مستمرة في معسكر الشرق بعد تراجع الدور الرئيسي الذي كان يمثله اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وعدم قدرة رئيس مجلس النواب المجتمع بطبرق عقيلة صالح على شغل دوره.

وعلى الرغم من عدم الإجماع على شغل عقيلة صالح لدور حفتر، كممثل سياسي لمعسكر شرق ليبيا، إلا أن تصريحات أدلى بها بعض النواب الموالين له من طبرق، لتلفزيون ليبي محلي ليل أول من أمس الجمعة، أكدت أن صالح سيجري زيارة إلى القاهرة، للقاء مسؤولين مصريين لدعم الاتفاق الموقع أخيراً بين مصر واليونان بشأن ترسيم الحدود المائية بين الدولتين في البحر المتوسط، في محاولة لإضعاف قوة الاتفاق البحري الموقع بين الحكومة التركية و«حكومة الوفاق» في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي. كما أشارت مواقع إخبارية ليبية إلى أن برنامج زيارة حفتر سيتخلله لقاء مع السفير الأميركي لدى القاهرة، جوناثان كوهين.

وكان مجلس النواب زار القاهرة مراراً في الأشهر الماضية. وجرت محاولات عدة لجعله يتصدر المشهد في ليبيا، منذ «إعلان القاهرة» (مبادرة أطلقت من مصر للحل السياسي) مطلع يونيو/ حزيران الماضي، إلا أن هذه المساعي تصطدم بعراقيل عدة.

وشكّل البرلمان في طبرق الذي يترأسه صالح واجهة سياسية ليس فقط لدعم حفتر بل أيضاً لتبرير ومحاولة شرعنة أي تدخل عسكري مصري مباشر في الأزمة الليبية. ودعا المجلس في شهر يوليو/ تموز الماضي، الجيش المصري إلى التدخل «لحماية الأمن القومي» للبلدين، مشدّداً على أهمية تضافر جهودهما من أجل «دحر المحتلّ الغازي» التركي. وقال البرلمان في بيان يومها إنّ «للقوات المسلّحة المصرية التدخّل لحماية الأمن القومي الليبي والمصري إذا رأت أنّ هناك خطراً داهماً وشيكاً يطاول أمن بلدينا».

في غضون ذلك، لا يزال الجمود الميداني هو المسيطر على جبهة سرت الجفرة، وسط استمرار الحراك الأميركي لكبح أي محاولة تصعيد جديدة. وضمن هذا السياق، أجرى مدير مجلس الأمن القومي الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اللواء ميغيل كوريا، والسفير الأميركي لدى طرابلس ريتشارد نورلاند، أول من أمس محادثات عبر دائرة تلفزيونية مع مسؤولين ليبيين، تم التأكيد خلالها أن واشنطن ستواصل انخراطها «بشكل نشط مع مجموعة من القادة الليبيين المستعدين لرفض التدخل الأجنبي النشار وخفض التصعيد والعمل معا من أجل حل سلمي يعود بالنفع على جميع الليبيين»، بحسب بيان للسفارة الأميركية.

ووفقاً لليبيان، فإن المشاورات تأتي للدفع باتجاه اتخاذ «خطوات ملموسة وعاجلة» لإيجاد حل منزوع السلاح في سرت والجفرة (وسط)، وإعادة فتح قطاع النفط الليبي بشفافية كاملة، دون مزيد من التفاصيل.

تقرير

فرمانات عسكرية لسلب المواطنين السوريي

قوانين «الإدارة الذاتية»

وضع حقوقيون «القوانين» التي اصدر تها «الإدارة الذاتية» الكردية في شرق سورية في إطار الفرمانات العسكرية

عماد كركص

شكل إصدار «الإدارة الذاتية» الكردية في شمال وشرق سورية لقانونين جديدين، وتعديل ثالث، انتقادات ومخاوف لدى أهالي المناطق الشرقية في سورية، جراء تبعات هذه القوانين على الحقوق العامة للمدنيين القاطنين في تلك المناطق أو الغائبين عنها، في حين تُدافع «الإدارة الذاتية» عن إصدارها لهذه القوانين وما سبقها، بأنها تأتي «بما يتناسب مع مفاهيم وقيم الأمة الديمقراطية».

وكان المجلس العام في «الإدارة الذاتية» قد أصدر قانوني «الرقابة العامة» المشار إليه بالقانون رقم 6 لعام 2020، وقانون «حماية وإدارة أملاك الغائب» المشار إليه بالقانون رقم 7 لعام 2020، بالإضافة إلى تعديل قانون «واجب الدفاع الذاتي» (التجنيد) المشار إليه بالقانون رقم 1 لعام 2019.

ومن جملة القوانين الثلاثة، يُعد قانون «حماية وإدارة أملاك الغائب» الأكثر عرضة للانتقاد والهجوم من قبل سكان المنطقة، ولا سيما المغتربين واللاجئين منهم خارج سورية، إذ يخشى الأهالي من أنه قد يكون مدخلاً للاستيلاء على ممتلكات المهجرين منهم، ونسبتهم عالية. وعرّف القانون «الغائب» بأنه «كل شخص يحمل الجنسية السورية، أو من في حكمه من مكتومي القيد المجردين من الجنسية السورية بإحصاء عام 1962، ويقيم إقامة دائمة خارج سورية، ولا يقيم أحد من أقاربه من الدرجة الأولى أو الثانية في سورية». ونص على تشكيل «لجنة حماية أملاك الغائب»، تقوم بـ«الأعمال الإدارية، وحصر أملاك وأموال الغائبين، وصيانتها والحفاظ عليها». ويعطي القانون الحق للجنة في تأجير واستثمار الأملاك ووضعها من دون تغيير أوصافها. واعتبر جميع العقود المبرمة قبل صدور القانون على «أملاك الغائب»، والتي تشمل كل أمواله المنقولة وغير المنقولة والمملوكة له، والذي غادر الأراضي السورية مدة سنة أو أكثر بقصد الإقامة الدائمة والمستمرة خارجها، مؤقتة. كما نص على أن «الغائب» يفقد حقه في ربع أملاكه «من دون المساس في أصل الحق»، إذا لم يحضر هو، أو أحد أقاربه من الدرجة الأولى والثانية، خلال مدة أقصاها سنة متواصلة، ولا تُسلّم الأموال، إلا بعد أخذ موافقة رئاسة «المجلس التنفيذي» التابع إلى «قوات سورية الديمقراطية» (قسد). وبموجب القانون، يمنع «الغائب» من حقه في التصرف بأملاكه المنقولة وغير المنقولة في مناطق «قسد»، حتى بعد عودته إلا بموافقة من «الإدارة الذاتية».

ورأى الناشط السياسي والحقوقي رضوان سيدو، المقيم في مدينة القامشلي، ضمن مناطق نفوذ «الإدارة الذاتية»، أن «تعريف القانون للغائب فيه بعض النقاط التي يؤخذ عليها، إذ كان من الممكن لمن يوكل محامياً ألا يعتبر غائباً. كما كان لا بد أن يكون هناك تساهل أكثر، مثلاً عبر إتاحة المجال لأقارب من الدرجة الثالثة أو الرابعة إدارة أملاكه». وأشار سيدو، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «الإدارة الذاتية تصدر القوانين وتتعامل بموجبها مع المهاجرين، وكأنهم إدارة معترف بها، محلياً وإقليمياً ودولياً، ولديها قنصليات في البلدان، ويستطيع المهاجرون مراجعة هذه القنصليات، وتوكيل محامين، ويستطيعون الذهاب إلى سورية، لكن الظروف لا تسمح بذلك، إنهم يتعاملون مع الناس وكأنهم دولة تقدم الخدمات لمواطنيها. لكن الحقيقة أن الإدارة ليس لديها أي شيء من هذا». وأشار إلى أن «القانون مخالف لوثيقة التفاهم لشمال وشرق سورية، التي أصدرتها الإدارة الذاتية نفسها، حيث تشير الوثيقة، في الفقرة الثانية من المادة 32، إلى أن الملكية الخاصة مصانة بقانون، والقانون الأخير مخالف لهذه المادة، كما أنه مخالف للعهود والمواثيق الدولية لحماية الملكية الخاصة». وأوضح سيدو أنه كان بإمكان «الإدارة الذاتية إصدار قانون لحماية أملاك المواطنين، يتضمن تشديد العقوبة للذين يستولون على أملاك الغائبين، أو يزورون العقود، بعقوبة سجن أو غرامة مالية كبيرة. لكن القانون الحالي يُعتبر بالنسبة إليهم مدخلاً لوضع أيديهم على أملاك الناس، ليستثمروها لصالح الإدارة الذاتية».

يخشى الأهالي الاستيلاء على ممتلكات المهجرين منهم

الإدارة الذاتية تصدر الأوامر بصيغ قريبة من القانون

وأشار المحامي والناشط الحقوقي رسطام تمو، وهو ابن محافظة الحسكة الخاضعة بغالبيتها لسلطة «الإدارة الذاتية»، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الأمر يعتبر فرماناً أو أمراً عسكرياً صادراً عن قوى أمر واقع لا تملك من الشرعية شيئاً، واتهم «الإدارة الذاتية» بأنها تستخدم نفوذها في إصدار أوامر بصيغ قريبة من القانون كغطاء للاستيلاء على الأملاك وسرقة حقوق الناس دون تعويض أو محاسبة. كذلك يتضمن قانون «الرقابة العامة» تشكيل «جهاز للرقابة العامة» ليكون جهة رقابية عامة مستقلة مرتبطة بالمجلس التنفيذي لـ«الإدارة الذاتية، ومهمته تحقيق رقابة فعالة على عمل مجالس وهيئات ولجان ومؤسسات الإدارة الذاتية، بهدف تطوير العمل الإداري، وحماية المال العام، وتحقيق للفعالية في الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة والأداء، وتسهيل تقديم الخدمات للمواطنين»، بحسب نص القانون.

تحمي قسد «الإدارة الذاتية» الكردية (Getty)

شرق غرب

تحفظ سوداني على تحذير السفر الأميركي

تحفظت وزارة الخارجية السودانية، أمس السبت، على تحذير الولايات المتحدة لرعاياها، وطلبها منهم إعادة النظر في السفر إلى السودان، بدعوى احتمال حدوث جرائم خطف، ونهب مسلح وسطو على المنازل والسيارات، وهجمات إرهابية تستهدف الغربيين. وطالبت الخارجية، في بيان، واشنطن «بالسعي لمواصلة دورها في دفع عملية الحوار الثنائي البناء من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين الصديقين وخدمة مصالحهما العليا».

(العربي الجديد)

العراق: تطهير 200 كيلومتر مربع من «داعش»

أعلن النقيب في قيادة عمليات نينوى مظفر الياسري، أمس السبت، أن قوات مشتركة من الجيش العراقي و«الحشد الشعبي» طهرت 200 كيلومتر مربع من مسلحي تنظيم «داعش»، جنوب غربي الموصل شمالي البلاد. وأوضح أن العملية «بدأت من ناحية الحضر جنوب غربي الموصل، وصولاً إلى وادي الثرثار في جزيرة الموصل». ولفت إلى أن تنفيذ العملية تم «بعد تلقي معلومات استخبارية عن عودة نشاط المسلحين إلى المنطقة».

(الأناضول)

فرنسا: استسلام خاطف الرهائن في لو هافر

ذكر شاهد ومسؤول في نقابة الشرطة الفرنسية، أمس السبت، أن مسلحاً استسلم للشرطة في بنك بمنطقة لو هافر في شمال فرنسا بعدما احتجز ست رهائن. وقال مسؤول في نقابة الشرطة إن السلطات لم تستخدم أسلحة في القبض على الرجل. وكان مسؤول في النقابة أعلن، أمس الأول، أنه لم يتبق سوى شخص من أصل الست رهائن في البنك، قبل استسلام الخاطف.

(رويترز)

الصين: العقوبات الأميركية على هونغ كونغ وحشية

وصف مكتب تمثيل الحكومة الصينية في هونغ كونغ، أمس السبت، بـ«الوحشية وغير المنطقية» العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على عدد من قادة المنطقة، بينهم رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ كاري لام (الصورة). وأعتبر المكتب، في بيان، أن هذه العقوبات «تكشف النوايا الخبيثة للسياسيين الأميركيين بدعم أشخاص مناهضين للصين، وبزرع الفوضى في هونغ كونغ». ووصف العقوبات بأنها «وحشية وغير منطقية»، محذراً من تأثيرات محتملة لذلك على المصالح التجارية الأميركية في مركز الأعمال العالمي.

(فرانس برس، رويترز)

اليمن: نجاة قائد عسكري من كمين تعز

أعلن مصدر عسكري حكومي يمني، أمس السبت، نجاة قائد الشرطة العسكرية في تعز محمد الخولاني من كمين مسلح، أدى إلى إصابة 3 من مرافقيه في محافظة تعز جنوب. وقال المصدر إن «مسلحين مجهولين نصبوا كميناً لقائد قوات الشرطة العسكرية بتعز محمد الخولاني، بمديرية جبل حبشي جنوب غرب المحافظة». وأشار إلى أن «الخولاني نجا من الكمين، فيما أصيب ثلاثة من مرافقيه، اثنان منهم في وضع صحي حرج».

(الأناضول)

خاص

سد النهضة: قناعة مصرية بانتهاء جدوى المفاوضات

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية عن تلقي تنوي إعادة المحاصصة في مياه النيل. وقال إن هذا الأمر يجب أن تشارك فيه دول النيل الأخرى، على الرغم من أن المقترح الإثيوبي الرسمي يتحدث صراحة عن إعادة تقسيم مياه النيل الأزرق، الأمر الذي رفضته الجولة الحالية المتعثرة بشأن سد النهضة.

وهذه المرة الثالثة التي تتحدث فيها أديس أبابا علناً عن إشراك دول حوض النيل. ووفقاً للمصادر فإنها في نهاية فبراير/شباط الماضي، أبلغت واشنطن بأنها باتت ترى أن أي اتفاق ثلاثي حول مياه النيل الأزرق، من دون العرض على باقي دول حوض النيل -بما في ذلك دول النيل الأبيض- أمر يفتقر للعدالة، ويسمح باحتكار دولتي المصب للمياه، وإهدار نتائج الاتفاق الإطاري في عنتيبي عام 2010، مما اعتبر في حينه تمهيداً للانسحاب الرسمي من المفاوضات الثلاثية برعاية واشنطن والبنك الدولي. كما أن إثيوبيا في رسالتها الثانية لمجلس الأمن اعتراضاً على الشكوى المصرية، وكذلك في خطاب ممثلها خلال الجلسة التي عقدت لهذا الغرض، اتهمت مصر والسودان بمحاولة فرض الأمر الواقع الذي ترتب على اتفاق تقسيم مياه النيل عام 1959 على آثار إنشاء سد النهضة. وذهبت أبعد من ذلك، بالتنبيه إلى ضرورة عدم استبعاد باقي دول حوض النيل من التفاهمات الجديدة.

وأوضحت المصادر أن إثيوبيا تتعمد الإعلان عن أمور، وإخفاء مقترحات أخرى عن الرأي العام المحلي والعالمي، وحتى عن الأطراف الوسيطة والمراقبين، ما يؤكد صعوبة الرهان على نجاح مصر في تحقيق اختراق بجولة التفاوض الحالية التي حُكم عليها بالفشل منذ بدايتها.

ووصفت المصادر المصرية هجوم إثيوبيا على واشنطن والبنك الدولي، أمس الأول، وانتقاد تدخلهما في المفاوضات بناء على رغبة مصر وما يتردد عن احتمالية توقيع عقوبات عليها أو حرمانها من بعض المزايا، بأنها «ابتزاز واضح لتصوير نفسها أمام القوى الأخرى كطرف أضعف على عكس الحقيقة».

وعلى المستوى الفني، علق مصدر حكومي في وزارة الري على المقترح الإثيوبي الأخير بعد دراسته بواسطة مجموعات عمل مختلفة في الوزارة، قائلاً إنه «ينسف اتفاق، واللجوء مباشرة لوسائل أخرى، سياسية أو قانونية أو حتى عسكرية».

وشرح المصدر ذلك بقوله إن إثيوبيا تحاول تغطية مقترحها الذي يمنحها بشكل كامل سلطة التحكم في الكميات المتدفقة بنص المبدأ الخامس من اتفاق المبادئ الموقع عام 2015 والذي يمنحها منفردة سلطة تغيير الكميات حسب الحاجة، على أن يتم الالتزام بالقواعد الاسترشادية. وأضاف «إثيوبيا حالياً تأخذ المفاوضات لمستوى آخر من التعقيد، حول معنى وطبيعة القواعد الاسترشادية، فالمعمول به منذ بداية التفاوض أن تكون القواعد عبارة عن أرقام ومصفوفات واضحة للتعامل مع الحالات المختلفة الواردة، ولم يسبق لإثيوبيا أن جادلت في ذلك». وأضاف المصدر أنه حتى عندما اعترضت إثيوبيا على التدابير التي تضمنتها مسودة اتفاق واشنطن التي وقعت عليها مصر منفردة نهاية فبراير/شباط الماضي، فإنها لم تجادل إلا في الكميات، وليس في وضعها في الاتفاق في الأساس، خصوصاً أن تحديد كميات تدفق المياه ليس واجباً فقط لضمان عدم إيقاع أضرار بيئية أو مائية، ولكن أيضاً لحماية السدود الصغيرة بالسودان، وتفادي ما حدث أخيراً من انهيار أحدها (سد بوط) بسبب زيادة منسوب الفيضان. وهذا الأمر من الممكن تكراره إذا صرف سد النهضة كميات من المياه تزيد على استيعاب تلك السدود الصغيرة بشكل يومي.

الدعوات للتظاهر في الغرب بدأت اعتراضاً على الأوضاع الخدمية

مصر تشترط ضرورة سحب إثيوبيا المسودة التي أرسلتها

تخشى مصر تكرار مشهد فيضانات السودان (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

متابعة

تحضير للحوار الأفغاني في الدوحة

الدوحة ـ **أنور الخطيب**

بدأت في الدوحة الترتيبات لعقد الحوار الأفغاني-الأفغاني، برعاية قطرية، خلال الأسبوع المقبل، بمشاركة كل من الحكومة الأفغانية، وحركة طالبان، بعد موافقة الاجتماع القبلي المعروف محلياً بـ«لويا جيرغا». أمس السبت، على الإفراج عن 400 سجين من حركة طالبان، كان الرئيس الأفغاني قد رفض إطلاق سراحهم لاتهامهم سابقاً بأنهم «مرتكبون لجرائم خطيرة»، ولا يمكن لها الإفراج عنهم من دون قرار من «لويا جيرغا». وستكون هذه المحادثات المعروفة باسم «الحوار الداخلي الأفغاني» أول اجتماع يعقد على مستوى عالٍ بين الجانبين بعد قتال استمر لسنوات طويلة. ومن المفترض أن تنتهي باتفاق سلام ومصالحة وطنية تنهي عقوداً من الحرب والصراع في أفغانستان. وكانت حركة طالبان تشترط إطلاق سراح سجنائها المقدر عددهم بدّ آلاف للقبول بالجلوس على طاولة الحوار مع الحكومة الأفغانية في الدوحة. وكان المبعوث الخاص لوزير الخارجية القطري لشؤون المصالحة والوساطة في تسوية المنازعات، مطلق بن ماجد القحطاني، قد قال في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» ، إن المفاوضات «ستنطلق بأجندة سهلة ومقبولة للجميع، وذلك للمساهمة في خلق أجواء ونتائج بناءة يمكن التوافق عليها وتساهم في خوض مسائل أكثر تعقيدا».

خلال الطلاق اعمال «لويا جيرغا» اول من امس (الأناضول)

تقرير

اتفاق مصر واليونان

خرق المادة 151 من الدستور؟

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مرة أخرى يتجدد الحديث عن مخالفة النظام المصري لمواد دستور عام 2014، والمعدل في عام 2019، من خلال إقرار اتفاقيات تتعلق بتعيين حدود الدولة البحرية، من دون عرضها على مجلس النواب، وأخذ موافقته قبل اعتمادها، وهو سيناريو متكرر منذ توقيع الرئيس عبد الفتاح السيسي اتفاقاً إطارياً مع قبرص واليونان لتعيين الحدود البحرية عام 2014، بغرض الانتقاص من المياه الاقتصادية لتركيا لحساب اليونان، الأمر الذي دفع أنقرة إلى عدم الاعتراف بها. ونصت المادة 151 من الدستور المصري على أن «يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً لأحكام الدستور. ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف، وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز إبرام أي معاهدة تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أي جزء من إقليم الدولة».

ووقع وزير الخارجية المصري سامح شكري، ونظيره اليوناني نيكوس دندياس، مساء الخميس، اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، بعد سنوات من التفاوض والإعداد لهذه الخطوة، التي من شأنها إثارة مزيد من الأزمات في منطقة شرق البحر المتوسط، بين مصر واليونان وقبرص من جهة، وتركيا من جهة أخرى، لا سيما أن أنقرة لا تعترف بترسيم الحدود البحرية بين مصر وقبرص، وكذلك بين الأخيرة واليونان.

في السياق نفسه، قال مصدر برلماني مصري لـ«العربي الجديد»، إنها ليست المرة الأولى التي تتجاهل فيها السلطة التنفيذية نظيرتها التشريعية، بعدم عرض الاتفاقيات الهامة على مجلس النواب قبل اعتمادها، مستشهداً بتوقيع الحكومة اتفاقيات عدة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض بلغ مجموعها نحو 20 مليار دولار قبل عرضها على البرلمان، وكذلك بتوقيع رئيس الجمهورية اتفاق المبادئ مع إثيوبيا والسودان حول سد النهضة عام 2015.

وأشار المصدر إلى أهمية ردّ حكومة بلاده على ما ذكرته الخارجية التركية، بشأن تنازل مصر عن 11500 كيلومتر من مياهها الإقليمية لصالح اليونان في الاتفاقية الجديدة لتعيين الحدود البحرية بين البلدين، وعدم الاكتفاء بتغريدة المتحدث باسم الخارجية المصرية، أحمد حافظ، والتي أبدى فيها استغرابه من الرفض التركي لاتفاقية تعيين المنطقة الاقتصادية البحرية بين مصر واليونان.

تقرير

يبدو أن موسكو عادت مجدداً للعمل على التأثير على الانتخابات الرئاسية الأميركية المرتقبة لصالح الرئيس الحالي دونالد ترامب، ولا سيما مع إعلان الاستخبارات الأميركية أن روسيا تستخدم مجموعة من الإجراءات لتشويه سمعة المرشح الديمقراطي جو بايدن

الأفراد المرتبطون بالكرملين يعززون محاولة إعادة انتخاب ترامب (جزو انغرز/ Getty)

انتخابات أميركية

روسيا تستهدف بايدن والصين وإيران لا تريدان ترامب

مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، يعود شبح التدخل الخارجي، ولا سيما الروسي، في هذا الاستحقاق إلى الواجهة مجدداً، مع كشف المخابرات الأميركية أن موسكو تستهدف المرشح الديمقراطي جو بايدن، فيما لا ترغب بكين وواشنطن بفوز الرئيس دونالد ترامب بولاية ثانية. ويبدو أن الأخير يسعى لاستباق الأمور وإبعاد أي اتهامات قد تطاوله مجدداً في مسألة الدعم الروسي له، إذ قال إنه «آخر شخص ترغب روسيا في رؤيته رئيساً في المكتب البيضاوي». وفي تحذير هو الأشد بشأن التدخل الأجنبي في سباق الرئاسة الأميركية، قال مدير المركز الوطني للأمن ومكافحة التجسس في الولايات المتحدة، وليام إيفانينا، في بيان أول من أمس الجمعة، إنّ مسؤولي الاستخبارات الأميركية يعتقدون أن روسيا تستخدم مجموعة متنوعة من الإجراءات لتشويه سمعة بايدن قبل انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وأنّ الأفراد المرتبطين بالكرملين يعززون محاولة إعادة انتخاب ترامب.

ويرى المسؤولون الأميركيون أيضاً أنّ الصين لا تريد أن يفوز ترامب بولاية ثانية، وأنها زادت من انتقادها للبيت الأبيض، ووسعت من جهودها لتشكيل السياسة العامة في الولايات المتحدة والضغط على الشخصيات السياسية التي يُنظر إليها على أنها معارضة لمصالح بكين. ويُعتقد أن البيان الصادر الجمعة من وليام إيفانينا هو أكثر إعلان محدد صادر عن مجتمع الاستخبارات الأميركية يربط الكرملين بالجهود الممولة لإعادة انتخاب ترامب، وهو موضوع حساس لرئيس رفض تقييمات وكالة الاستخبارات بأنّ روسيا حاولت مساعدته في انتخابات عام 2016. كذلك يربط بين عدم موافقة موسكو على بايدن ودوره كنائب للرئيس في تشكيل سياسات إدارة أوباما الداعمة لأوكرانيا، وهي حليف مهم للولايات المتحدة، ومعارضة للزعيم الروسي فلاديمير بوتين.

ولدى سؤاله عن التقييم الاستخباراتي مساء الجمعة في بيدمينستر بولاية نيوجيرزي، بدا أنّ ترامب يشكك في فكرة أنّ روسيا تدّم بايدن وتستهدفه. وقال: «أعتقد أن آخر شخص تريد روسيا رؤيته في منصبه بالبيت الأبيض هو دونالد ترامب لأنه لم يكن هناك في أي وقت مضى من هو أشد قسوة تجاه روسيا مما كنت عليه أنا». وأضاف «منذ اليوم الأول الذي وصلت فيه لسدة الحكم اتخذت العديد من الخطوات ضدّ كل من روسيا والصين». لكن يبدو أن الرئيس يتفق مع المعلومات الاستخباراتية التي تشير إلى أنّ الصين لا تريد إعادة انتخابه. وقال: «إذا كان جو بايدن رئيساً، فإنّ الصين ستمتلك بلادنا». كما شدد ترامب على أن إيران لا ترغب في رؤيته رئيساً للولايات المتحدة مجدداً، مضيفاً «لكن لو أعيد انتخابي ثانية، فسأسارع بإبرام اتفاقيات مع طهران وكوريا الشمالية». وأكد كذلك أنهم يتابعون عن كثب المزاعم المتعلقة بمحاولة الدول الثلاث التدخل في الانتخابات الرئاسية. ويأتي بيان إيفانينا، قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات، وسط انتقادات من رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي وديمقراطيين آخرين في الكونغرس بأنّ مجتمع الاستخبارات حجب معلومات استخباراتية عامة محددة حول تهديد التدخل الأجنبي في السياسة الأميركية. «الحقائق تقشعر لها الأبدان»، هكذا كتب ريتشارد بلومنتال، السيناتور الديمقراطي عن ولاية كونيتيكت، في مقال رأي نُشر مساء الجمعة في صحيفة «واشنطن بوست». وقال بلومنتال في مقاله: «أعتقد أن الجمهور الأميركي يحتاج ويستحق معرفتها (الحقائق). يجب رفع السرية عن المعلومات على الفور». ويعكس أحدث تقييم استخباراتي مخاوف ليس فقط بشأن روسيا، ولكن بشأن الصين وإيران أيضاً، محذراً من أن «الجهات الأجنبية المعادية قد تسعى إلى تعريض البنية التحتية للانتخابات للخطر أو التدخل في عملية التصويت أو التشكيك في نتائج التصويت».

وعلى الرغم من هذه الجهود المبذولة، يرى المسؤولون أنه من غير المرجح أن يتمكن أي شخص من التلاعب بنتائج التصويت بأي طريقة كبيرة ومؤثرة، وفقاً لما ذكره إيفانينا. وأضاف: «تفضل العديد من الجهات الأجنبية الفاعلة فوز مرشح بعينه في الانتخابات، وهو ما تعبر عنه من خلال مجموعة من التصريحات العلنية والخاصة، لكن جهود التأثير السري نادرة. نحن قلقون في المقام الأول بشأن النشاط المستمر والمحتمل للصين وروسيا وإيران».

وتتزايد المخاوف بشأن التدخل في الانتخابات بشكل خاص بعد جهود واسعة النطاق من جانب روسيا للتدخل في انتخابات 2016. وقد قاوم ترامب بشكل ذلك يثير الشكوك والمخاوف لدينا بشأنها. وطالب الموسوي رئيس الوزراء بأن يعلن بشكل صريح ورسمي عن تفاصيل زيارته إلى واشنطن، كاشفاً أن لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان قدمت طلباً رسمياً ليكون منهم ممثل في الوفد العراقي. وتحدث عن «قرار آخر باستضافة البرلمان للكاظمي فور عودته من الولايات المتحدة، ليكشف تفاصيل ونتائج زيارته والملفات التي تم الاتفاق عليها مع الإدارة الأميركية، فهناك تخوف من وجود نية أميركية تهدف إلى استغلال هذه الزيارة لغرض فرض الإملاءات على العراق، وخصوصاً فيما يتعلق بالتواجد الأجنبي في البلاد».

إلى ذلك، قال النائب عن تحالف «عراقيون» أسعد المرشدي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «زيارة الكاظمي إلى الولايات المتحدة الأميركية مهمة جداً، فالعراق بحاجة إلى الدعم الدولي، وخصوصاً من الدول الكبرى والعظمى، خصوصاً فيما يتعلق بالدعم المالي والاقتصادي وحتى الأمني، فالعراق ما زال يواجه الإرهاب حتى الساعة، وهو بحاجة إلى الدعم الدولي لإعادة الاستقرار والأمن وإعمار مدنه المدمرة». وبين أن «الكاظمي مطالب، بهذه الزيارة، بإيصال سياسة العراق الخارجية، والتأكيد على أنها متوازنة، وليست مع محور ضد آخر، فدخول العراق في سياسة المحاور سيجعله الخاسر الأكبر في هذا الصراع. ولهذا على الكاظمي، التأكيد من واشنطن أن العراق بلد ذو سيادة كاملة، وليس مع طرف ضد آخر، ويعمل وفق مصالح البلدان المشتركة والشعب العراقي فقط». وأضاف «بكل تأكيد الكاظمي، سيحصل على دعم أميركي على مختلف الأصعدة خلال الزيارة، وهذا أمر مهم جداً للبلاد في الوقت الحاضر، لكن في الوقت ذاته، فإنه لا يجب أن يكون مقابل هذا الدعم قضايا تمس سيادة البلاد، فهذا الأمر مرفوض سياسياً وشعبياً، وسيفتح باب المواجهة بشكل مبكر بين الكاظمي وبعض القوى السياسية».

من جانبه اعتبر النائب المستقل باسم خشان أن زيارة الكاظمي إلى واشنطن ستكون «بروتوكولية»، مبيناً أنه «لا يتوقع إبرام أي اتفاق جديد حول ملف التواجد الأميركي في العراق، خصوصاً أن هناك اتفاقاً بين الكاظمي والإدارة الأميركية على بقاء القوات الأجنبية لفترة أطول في البلاد».

حذف عبارة «الاحتلال»

ذكرت مجلة «فورين بوليسي» أن البرنامج السياسي للحزب الديمقراطي سيخلو من كلمة «احتلال»، في إشارة إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل. وأوضحت أن الخطوة جاءت بعد تدخل من المرشح الديمقراطي جو بايدن، إثر طلب تقدمت به مجموعات مؤيدة لإسرائيل.

سيلتقي الكاظمي ترامب في 20 أغسطس الحالي (الأناضول)

خاص

لقاء الكاظمي - ترامب: ملفات معلنة وأخرى طيّ الكتمان

تضاربت تصريحات مسؤولين عراقيين بشأن زيارة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن، واجتماعه مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب

بغداد ـ **عادل النواب**

عاود الفريق الحكومي في مكتب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، إجراءات تهيئة أبرز الملفات التي سيحملها الأخير إلى واشنطن في زيارته المرتقبة، والتي أعلن البيت الأبيض، أمس السبت، موعدها في العشرين من الشهر الحالي، وسط تسريبات تشير إلى أن رئيس الحكومة العراقية استبق احتمال معاودة الضغوط عليه من قبل القوى والأطراف القريبة من إيران من أجل تضمين الوفد الحكومي شخصيات سياسية منها، بإرسال قائمة الشخصيات التي سترافقه لإصدار تأشيرات دخول لهم إلى الولايات المتحدة مبكراً.

وكان من المقرر أن تبدأ جولة الحوار الاستراتيجي الثانية بين بغداد وواشنطن، خلال يوليو/تموز الماضي، إلا أنها أجّلت لأسباب ما تزال لغاية الآن مُختلف بشأنها.

ووفقاً لبيان أصدره البيت الأبيض، فجر أمس السبت، فإن «الكاظمي سيلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترامب في البيت الأبيض في الـ 20 من أغسطس/آب الحالي»، مبيناً أن «الطرفين سيبحثان مواجهة التحديات التي يفرضها فيروس كورونا المستجد، وقضايا تخص الأمن والطاقة والمستجدات الاقتصادية».

ولم تعلن الحكومة العراقية رسمياً عن الزيارة، إلا أن مسؤولاً عراقياً في بغداد، أبلغ «العربي الجديد» أمس السبت، بأن السفارة الأميركية في بغداد بدأت بالتنظيم لها.

وأكد المسؤول أن الملفات المطروحة سياسية وأمنية واقتصادية، وبالتالي ستتصدر قضية الوجود الأميركي في العراق، والتحالف الدولي عموماً، المباحثات، فضلاً عن قضية الانتخابات المبكرة، وإبعاد تأثير السلاح عنها، وضرورة ابتعاد العراق إلى منطقة حياد لضمان استمرار الدعم الأميركي، وهو ما يحاول الكاظمي فعله تماماً. ولمّح إلى أنه قد تطرح ملفات في اللقاء بين ترامب والكاظمي غير مدرجة ضمن الملفات المعلنة.

وتحدث عن أن «المسؤولين الأميركيين يدركون حساسية هذه الزيارة داخل العراق، فضلاً عن أهميتها، لذا نأمل ألا يطلق ترامب تصريحات مُحرجة للكاظمي على غرار ما فعله مع ضيوف آخرين، مثل ولي العهد السعودي محمد بن سلمان خلال زيارة الكاظمي إلى واشنطن»، وفقاً لقوله.

في المقابل، قال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي مختار الموسوي إن هناك حالة استغراب من صمت حكومة الكاظمي بشأن الملفات التي سيذهب بها رئيس الحكومة إلى واشنطن، ومثل ذلك يثير الشكوك والمخاوف لدينا بشأنها.

وطالب الموسوي رئيس الوزراء بأن يعلن بشكل صريح ورسمي عن تفاصيل زيارته إلى واشنطن، كاشفاً أن لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان قدمت طلباً رسمياً ليكون منهم ممثل في الوفد العراقي.

وتحدث عن «قرار آخر باستضافة البرلمان للكاظمي فور عودته من الولايات المتحدة، ليكشف تفاصيل ونتائج زيارته والملفات التي تم الاتفاق عليها مع الإدارة الأميركية، فهناك تخوف من وجود نية أميركية تهدف

الحدث

سيواجه رئيس بيلاروسيا الكسندر لوكاشينكو، الذي من المتوقع بشكل كبير إعادة انتخابه اليوم لولاية رئاسية سادسة، المزيد من تدهور العلاقات مع كل من موسكو والغرب

انتخابات بيلاروسيا اليوم

اختبار لشرعية لوكاشينكو ونفوذ روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يتوجه الناخبون في بيلاروسيا إلى مراكز الاقتراع، اليوم الأحد، للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية، التي من المنتظر أن تُسفر عن فوز الرئيس الكسندر لوكاشينكو (65 سنة) بولاية سادسة، مدتها خمس سنوات، وسط تشكيك المعارضة في نزاهة الاستحقاق الانتخابي، بعد الكشف عن سلسلة من الانتهاكات تخللت الحملة الانتخابية.

وإلى جانب لوكاشينكو، الذي يتولى زمام السلطة في البلاد منذ أكثر من ربع قرن، يخوض سباق الانتخابات أربعة مرشحين آخرين، من بينهم منافسته الرئيسية سفيتلانا تيخانوفسكايا (37 سنة)، التي تشارك في الرئاسيات بدلاً من زوجها المعتقل، المدون المعارض سيرغي تيخانوفسكي، وهي تمكنت من نيل دعم المرشحين المستبعدين فيكتور باباريكو وفاليري تسيبكالو.

تشير أرقام لجنة الانتخابات المركزية إلى أن نسبة المشاركة خلال الأيام الثلاثة الأولى من التصويت المبكر في الرئاسيات البيلاروسية، الذي انطلق الثلاثاء الماضي، بلغت نحو 22,5 في المائة، بينما كشف مراقبون مستقلون عن أكثر من 3 آلاف مخالفة خلال أول يومين من التصويت، معتبرين أن النسبة العالية للمشاركة أثناء التصويت المبكر قد تكون مؤشراً على تزوير النتائج. في هذا الإطار، يشير نائب رئيس حركة "من أجل الحرية"، المرشح المعارض في انتخابات الرئاسة البيلاروسية في 2010، اليس ميخالييفيتش، إلى أن فوز لوكاشينكو محسوم بشكل واسع منذ الآن، لكنه اعتبر أن اللغز الرئيسي يكمن في مدى تقبل سكان البلاد لمثل هذه النتيجة، وما إذا كانت ستتضمن الشرعية اللازمة للوكاشينكو. ويقول ميخالييفيتش، في حديث لـ«العربي الجديد»، «من الواضح أن لجنة الانتخابات المركزية ستصدر نتائج تضمن فوز لوكاشينكو من الجولة الأولى، لكن المسألة تكمن في مدى إمكانية حدوث خلل في منظومة التزوير القائمة، إذ إن ممثلي هرم السلطة حتى لم يعودوا يصدقون الأرقام المعلنة، ولا نعلم على وجه الدقة كيف سيتصرف عشرات الآلاف من أعضاء اللجان، الذين يعيشون داخل المجتمع ويستشعرون مزاجه العام». أما اللغز الرئيسي لانتخابات اليوم، فيلخصه في رد فعل السكان على النتائج، بالقول «للمرة الأولى قد تشعر طبقات واسعة من السكان، وليس أنصار المعارضة فقط، بأنها خُدعت. وللمرة الأولى قد لا تضمن الانتخابات الشرعية اللازمة للرئيس».

وعلى صعيد السياسة الخارجية، تجرى الانتخابات الراهنة وسط موجة من التوتر بين موسكو ومينسك، بدأت بتنصل لوكاشينكو من تعميق التكامل مع روسيا، والخلافات حول أسعار النفط والغاز، وصولاً إلى واقعة توقيف عشرات الروس في بيلاروسيا للاشتباه بانتمائهم لشركة «فاغنر» للمرتزقة، واتهامهم بالتدبير لأعمال الشغب في البلاد، وهي مزاعم نفتها موسكو بشدة. في المقابل، تميزت ولاية لوكاشينكو الأخيرة بتحسن علاقاته مع الغرب، الذي رفع العقوبات عنه ولم يعد يلقبه بـ«الديكتاتور الأخير في أوروبا»، وسط زيارات متكررة لكبار المسؤولين الأميركيين إلى مينسك. ووصل الأمر إلى حد الاتفاق على إعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء بعد انقطاع دام 12 سنة.

ومع ذلك، يتوقع ميخالييفيتش تدهوراً حتمياً لعلاقات لوكاشينكو مع كل من روسيا والغرب بعد الانتخابات. ويقول إنه «بصرف النظر عما إذا كان سيتم الإفراج عن عناصر فاغنر من عدمه، فإن العلاقات بين مينسك وموسكو ستتراجع لفترة طويلة، إذ إن عملية توقيفهم، وغيرها من أعمال لوكاشينكو أثناء حملة الانتخابات، جمدت خرائط الطريق للتكامل لسنوات، وربما إلى الأبد. كما أن العلاقات مع الغرب ستتدهور حتماً أيضاً على خلفية الانتهاكات غير المسبوقة أثناء الحملة الانتخابية، وسيكون مدى هذا التدهور مرهوناً بنهايتها، وما إذا كان سيتم تشغيل آلة القمع بكامل إمكانياتها».

وعشية موعد انتخابات الرئاسة البيلاروسية، وجهت وزارات خارجية ثلاثة بلدان أوروبية، هي ألمانيا وفرنسا وبولندا، نداء إلى مينسك لإجراء انتخابات نزيهة والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين واحترام إرادة الشعب البيلاروسي. وبالعودة إلى السياسة الداخلية البيلاروسية، فقد اقترح لوكاشينكو، في إطار برنامجه الانتخابي، تعديل الدستور حتى لا يحصل أي مرشح غير مقبول على أكثر من 50 في المائة، بينما كشف مراقبون مستقلون عن أكثر من 3 آلاف مخالفة خلال أول يومين من التصويت، معتبرين أن النسبة العالية للمشاركة أثناء التصويت المبكر قد تكون مؤشراً على تزوير النتائج. في هذا الإطار، يشير نائب رئيس حركة "من أجل الحرية"، المرشح المعارض في انتخابات الرئاسة البيلاروسية في 2010، اليس ميخالييفيتش، إلى أن فوز لوكاشينكو محسوم بشكل واسع منذ الآن، لكنه اعتبر أن اللغز الرئيسي يكمن في مدى تقبل سكان البلاد لمثل هذه النتيجة، وما إذا كانت ستتضمن الشرعية اللازمة للوكاشينكو. ويقول ميخالييفيتش، في حديث لـ«العربي الجديد»، «من الواضح أن لجنة الانتخابات المركزية ستصدر نتائج تضمن فوز لوكاشينكو من الجولة الأولى، لكن المسألة تكمن في مدى إمكانية حدوث خلل في منظومة التزوير القائمة، إذ إن ممثلي هرم السلطة حتى لم يعودوا

كشف مراقبون عن أكثر من 3 آلاف مخالفة في التصويت المبكر

توقعات بتدهور علاقات لوكاشينكو مع كل من روسيا والغرب

يتوقع فوز لوكاشينكو بولاية رئاسية سادسة (نيكولاي بتزرو/Getty)

شرق غرب

بيلاروسيا تدشّن محطة نووية

حمّلت بيلاروسيا أول من أمس الجمعة بالوقود أول محطة نووية في البلاد، صممتها روسيا وموّلت إنشاءها شمال غرب البلاد، على الرغم من معارضة ليتوانيا المجاورة. ويأتي ذلك بعد ثلاثين عاماً على كارثة تشيرنوبيل وقبيل الانتخابات الرئاسية المرتقبة اليوم الأحد. وأعلنت وكالة «روساتوم» النووية الروسية في بيان أنه «تم تحميل أول خليط لوقود مع وقود نووي جديد في قلب المفاعل»، مشيرة إلى أن التشغيل يُتوقع أن يبدأ في الأشهر المقبلة. (فرانس برس)

مالي: استئناف التظاهرات في 11 أغسطس

ستنظم تظاهرات جديدة في 11 أغسطس/آب في باماكو للمطالبة باستقالة الرئيس المالي إبراهيم أبو بكر كيتا (الصورة)، وهي الأولى منذ هدنة استمرت أكثر من أسبوعين، وفق ما أعلنت الجمعة الحركة التي تقود الاحتجاجات

في مالي. وقال تشوغيل مايغا أحد قادة «حركة 5 يونيو/حزيران» (ائتلاف معارض) لوسائل إعلام محلية: «سنخرج الثلاثاء (11 أغسطس/آب)، للمطالبة باستقالة الرئيس ولن نعود من دون الحصول على هذه الاستقالة». (فرانس برس)

تفجير يستهدف مقر كتيبة عسكرية في مقديشو

استهدفت سيارة مفخخة يقودها انتحاري، أمس السبت، مقر كتيبة عسكرية، وسط العاصمة الصومالية مقديشو. وقال المتحدث باسم الشرطة، صديق آدم، في اتصال مع «العربي الجديد»، إن الهجوم استهدف مقراً للجيش الصومالي، من دون أن يؤكد وجود قتلى وجرحى في صفوف أفراد الجيش، غير أنه بحسب وسائل إعلام محلية، تمكن مسلحون من اقتحام المقر وتبادلوا إطلاق النار مع أفراد الجيش، مما أسفر عن مقتل 8 جنود وإصابة نحو 15 آخرين بجروح. وأعلنت «حركة الشباب» من جهتها، مسؤوليتها عن الهجوم. (العربي الجديد)

قتلى بهجوم شرقي بوركينا فاسو

أعلن حاكم نامونغو في شرق بوركينا فاسو أنّ حوالى عشرين شخصاً قتلوا أول من أمس الجمعة في هجوم شنه «مسلحون مجهولون» على سوق في هذه البلدة. وقال حاكم المنطقة سايدو سانو في بيان: «اقتحم مسلحون مجهولون سوق الماشية في قرية نامونغو في بلدية فادا نغورما وهاجموا السكان». وأضاف أن «الحصيلة الأولية تبلغ حوالى عشرين قتيلاً والعديد من الجرحى». (فرانس برس)

رئيسة وزراء نيوزيلندا تطلق حملتها الانتخابية

أطلقت رئيسة وزراء نيوزيلندا جاسيندا أردرن (الصورة) التي تحظى بشعبية كبيرة بفضل نجاحها في التصدي لتفشي وباء كوفيد-19، أمس السبت حملة حزبها العمالي للانتخابات التشريعية المرتقبة في 19 سبتمبر/أيلول المقبل، التي أطلقت عليها تسمية «اقتراع كوفيد». وقالت رئيسة الحكومة أثناء إطلاق حملتها: «عندما يسأل الناس إذا ما كان هذا اقتراع كوفيد، جوابي هو نعم، إنه كذلك». (فرانس برس)

متابعة

تصعيد محدود على حدود غزة

في الوقت الذي تشهد فيه حدود قطاع غزة الشرقية مع الأراضي المحتلة تصعيداً محدوداً، وسط مخاوف من انفلات الأوضاع وتحولها إلى تصعيد أوسع وعدوان على القطاع، لا ترغب الفصائل الفلسطينية ولا الاحتلال الإسرائيلي في الوصول إليه حالياً. وأطلقت دفعة جديدة، أمس السبت، من البالونات الحارقة من القطاع تجاه مستوطنات ما يعرف بـ«غلاف غزة»، وهي امتداد ليومين اعتاد الفلسطينيون فيهما استخدام هذه الوسيلة للضغط على إسرائيل والوسطاء لفك الحصار. وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ قوات الاحتلال عثرت على حزمة بالونات مرتبطة بجسم «مشبوه» في مستوطنة «أشكول»، واستدعى خبراء المتفجرات للمكان. ويتزامن هذا التصعيد مع ظروف اقتصادية ومعيشية

غاية في الصعوبة تضرب مناحي الحياة كلها في القطاع الساحلي المحاصر منذ أكثر من 14 عاماً. وتسعى الفصائل، خصوصاً حركة «حماس» التي تسيطر وتحكم القطاع، لدفع الاحتلال والوسطاء إلى التحرك وإعادة تحريك مباحثات الهدوء التي توقف الحديث عنها بالتزامن مع انتشار فيروس كورونا بداية العام الحالي. وتحمل البالونات الحارقة رسائل إلى إسرائيل لتخفيف قيودها المفروضة على القطاع وعرقلتها، للقيام بمشاريع اقتصادية يمكن أن تخرج غزة ولو جزئياً من أزماتها الاقتصادية والمعيشية. وإلى جانب ذلك، تحمل رسائل للوسطاء، بضرورة التحرك من جديد لدفع الاحتلال الإسرائيلي إلى المضي قدماً في تنفيذ تفاهمات وقف التدهور الأمني الحدودي التي تم بموجبها تجميد مسيرات العودة، وكسر الحصار على الحدود بالتزامن مع مخاوف من انتشار فيروس كورونا. وقصفت طائرات حربية إسرائيلية، ليل الخميس الجمعة، موقعاً عسكرياً لحركة حماس في شمالي قطاع غزة، رداً على إطلاق البالونات الحارقة.

في غضون ذلك، تتواصل انتهاكات الاحتلال بحق المقدسيين. وفي السياق، هدمت عائلة صبيح شقيرات من حي جبل المكبر في جنوب القدس المحتلة، أمس السبت، منزلها تنفيذاً لقرار أصدرته محكمة الاحتلال الإسرائيلي المركزية بحجة البناء من دون ترخيص، بعد أن انتهت خلال اليومين الماضيين من تفريغه وتفكيك الأسقف والأعمدة، تفادياً لدفع الغرامات المالية في حال قامت جرافات بلدية الاحتلال بهدم المنزل، والتي تتراوح بين 70 و100 ألف شيكل (الدولار= 3,43). ويتكون العقار المهدوم من طابقين مساحتهما 160 متراً مربعاً، وفشلت محاولات العائلة طوال خمس سنوات في ترخيصه. وأفاد نهاد شقيرات، أحد أفراد العائلة، «العربي الجديد»، بأن بلدية الاحتلال رفضت تأجيل الهدم خلال شهر يوليو/تموز 2019، وفي شهر إبريل/نيسان الماضي، عقدت جلسة جديدة، وفرضت قراراً يقضي بمخالفة بناء على العائلة قيمتها 145 ألف شيكل، وتم تثبيت قرار الهدم.

وانتهت، بتاريخ السابع من الشهر الماضي، المهلة المحددة لتنفيذ عملية الهدم، بعد أن توجهت العائلة إلى المحكمة المركزية الإسرائيلية لاستئناف القرار، لكن تم رفضه، وأمهلت مدة شهر لتنفيذ الهدم ذاتياً وإلا ستقوم قوات الاحتلال بذلك.

في سياق منفصل، فتشت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس السبت، عدداً من المنازل في مدينة الخليل، ومنعت مزارعين من الوصول إلى أراضيهم، كما إلى أراض مزروعة بالعنب في حي فرش الهوى غرب مدينة الخليل، وأخطرت أصحابها بمغادرتها؛ بحجة تأمين الحماية لمرور مستوطنيها عبر الطريق الالتفافي رقم 35. من جهة أخرى، اعتبر وزير العدل الفلسطيني محمد شلالدة، أمس، أن جريمة قتل المواطنة داليا السمودي برصاص قوات الاحتلال في جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة أول من أمس الجمعة هي «تصفية خارج إطار القانون»، مطالباً الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وقال شلالدة في حديث لإذاعة «صوت فلسطين» الرسمية، إنّ «فريقاً قانونياً يحضر دعاوى لرفعها أمام القضاء المحلي والدولي لملاحقة المسؤولين الإسرائيليين لجرائمهم ضد الإنسانية، ومن بينها احتجاز جثامين الشهداء». وأكد أن «احتجاز جثامين الشهداء يناقض الحقوق الإنسانية ويعتبر جريمة اختفاء قسري»، مؤكداً تقديم شكاوى دولية ضد الاحتلال «الذي يقايض بالشهداء لتحقيق مكاسب سياسية». وأوضح أنّ عدد الشهداء الذين لا يعرف مصيرهم «هل هم في مقابر الأرقام أم في الثلاجات يزيد عن 60 شهيداً منذ عام 1967». وشيّع مئات الفلسطينيين، عصر الجمعة، جثمان الشهيدة داليا أحمد سمودي (24 عاماً) في مدينة جنين، عقب إصابتها فجراً في داخل منزلها برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي، ما تسبب لها بجروح خطيرة أدت لاحقاً إلى وفاتها.

عائلة مقدسية تهدم منزلها تفادياً لغرامات الاحتلال

لا تزال الولايات المتحدة الأميركية متمسكة بتمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران، الذي ينتهي في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وآخر تحركاتها في هذا السياق، تقديم مشروع قرار للتصويت عليه الأسبوع المقبل في مجلس الأمن، وذلك قبل توجهها المتوقّع لإعادة تفعيل كامل عقوبات الأمم المتحدة على طهران

تمهيد لمعركة تفعيل كامل العقوبات

المشروع الأميركي ضدّ إيران

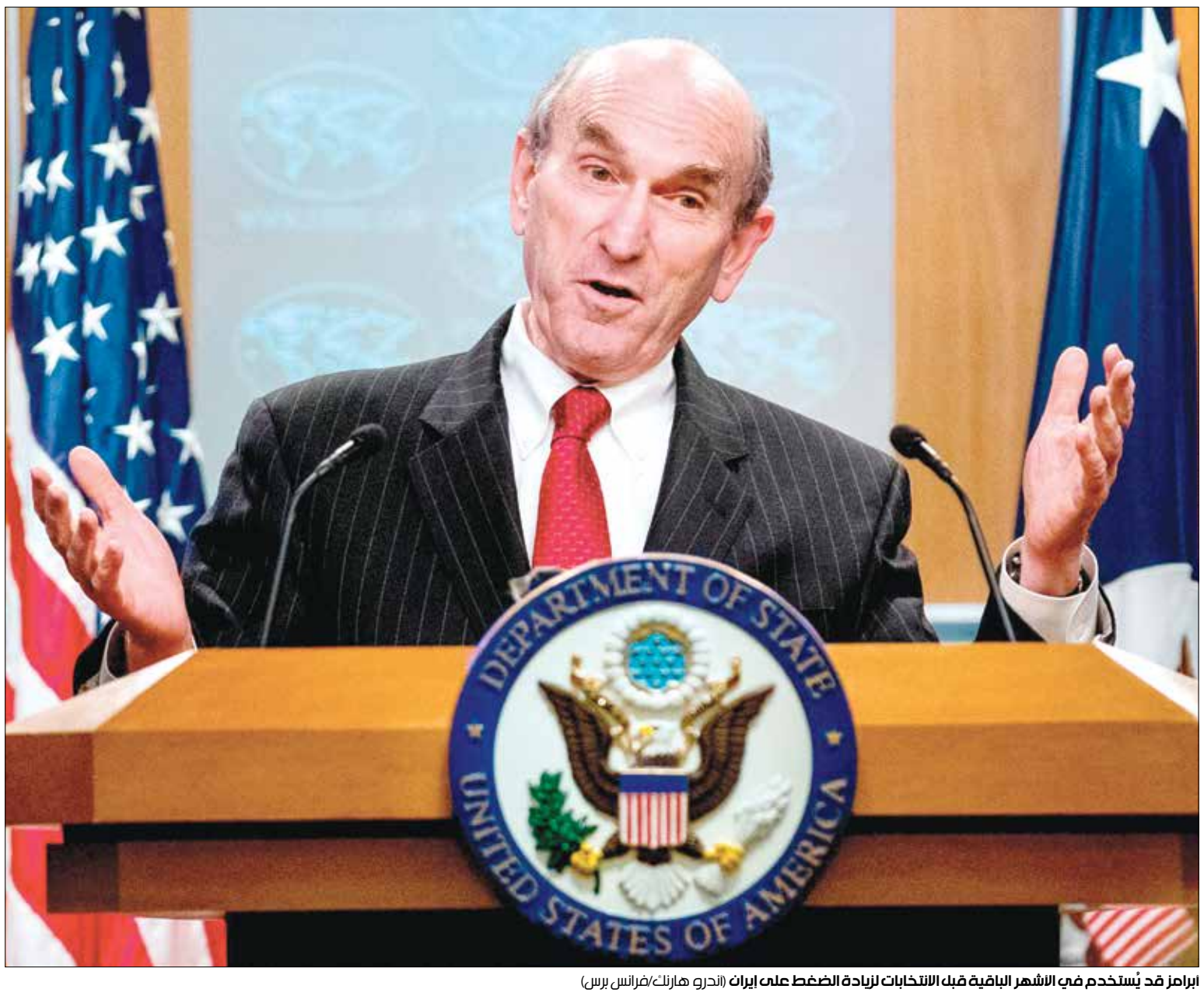
أبرامز قد يُستخدم في الأشهر الباقية قبل الانتخابات لزيادة الضغط على إيران (أندرو هارنك/فرانس برس)

نيويورك ـ **ابتسام عازم**

جاءت استقالة براين هوك، مسؤول الملف الإيراني في الحكومة الأميركية، مفاجئة، وحتى مستغربة في توقيتها، وترسم العديد من علامات الاستفهام حول ما يدور في مطبخ السياسة الخارجية الأميركية، وتحديداً بشأن الملف الإيراني. فقد أتت هذه الاستقالة قبل أيام من تصويت محتمل لمجلس الأمن الدولي في نيويورك على مشروع قرار أميركي حول تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران الذي تنتهي مدته في الثامن عشر من شهر أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

وكان هوك قد صرّح الأربعاء الماضي، عشية استقالته، بأنّ الولايات المتحدة ستعرض مسوَّدة لمشروع للتصويت الأسبوع المقبل. وأكدت مصادر دبلوماسية غربية رفيعة المستوى في مجلس الأمن الدولي، لـ«العربي الجديد»، أنّ الطرف الأميركي وزّع مجدداً مسوَّدة المشروع على بعض الدول الأعضاء في المجلس، وطلب أن تقدّم ملاحظاتها عليها حتى الخميس الماضي. ويتوخى أغلب الدبلوماسيين التابعين للدول الأعضاء في مجلس الأمن الحذر الشديد لناحية الإدلاء بأي تصريحات رسمية حول مسار المباحثات الأميركية، أو حتى ما سيحدث بعد التصويت المحتمل من الناحية القانونية أو النظرية، ولا سيما في ما يخصّ الخطوات الأميركية التالية المتعلقة بتفعيل العقوبات الدولية على إيران بشكل رجعي بموجب عملية تضمنها اتفاق عام 2015، التي من المتوقع أن تقدمها الولايات المتحدة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التصويت.

إحراج دولي

خلف الكواليس، أكّد أكثر من مصدر دبلوماسي رفيع المستوى في مجلس الأمن، بمن فيهم دبلوماسيون غربيون، أنهم لا يرون ما يمكن أن يجنيه الأميركيون من تقديم المسوَّدة للتصويت «غير الإحراج الدولي»، خصوصاً أنّ من المستبعد أن يحصل المشروع على الأصوات التسعة التي يحتاجها لتبنيه، وحتى وإن حصل، فإنّ من شبه المؤكد أن تستخدم كل من روسيا والصين حق النقض (الفيتو). ووصف أحد المصادر المسوَّدة الأميركية بأنها «خالية من أي لغة وسطية تجمع الدول حولها، بل هي ممارسة أقصى حد من الضغط من دون أي حلول وسطى، حتى على صعيد لغة المشروع. كذلك فإنها تلغي فعلياً الاتفاقيات السابقة، بما في ذلك الاتفاق النووي الإيراني، الذي ما زالت جميع الدول ملتزمة إياه نظرياً، باستثناء الولايات المتحدة».

هذا التصعيد الدبلوماسي لم يكن وليد الأسابيع أو الأشهر الأخيرة، بل كان قد هدد به الرئيس الأميركي دونالد ترامب خلال حملته الانتخابية، قبل أن يعلن انسحاب بلاده من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، ومعها الاتفاق النووي الإيراني. ثمّ تلا ذلك سياسات أميركية تمثّلت بممارسة أقصى درجات الضغط على إيران ومحاصرتها اقتصادياً، وخصوصاً خلال السنتين الأخيرتين، فضلاً عن محاولة التقريب بين إسرائيل وبعض دول الخليج، وهي سياسة قادها هوك بكل ما استطاع من قوة. وقد قال في تصريحاته الأخيرة قبل خروجه من منصبه: «تتفق كل من السعودية والإمارات والبحرين واليمن وإسرائيل على ضرورة تمديد حظر الأسلحة على إيران، وعندما يجتمع العرب والإسرائيليون على شيء ما، أعتقد أنّ من الضروري أن يلتفت المجتمع الدولي إلى ذلك، وعلينا الاستماع إلى ما تقوله المنطقة».

> المسوَّدة الأميركية خالية من أي لغة وسطية

لكنّ الجانب الأميركي لم يكتف بالمقاطعة الاقتصادية والعقوبات التي التزمها العديد من الشركات والمصارف الدولية خشية من انتقام الولايات المتحدة، على الرغم من أنها قانوناً غير ملزمة بذلك، لأنها لا تخرق قوانين بلادها، ولأنّ العقوبات لم تصدر عن قرار دولي من مجلس الأمن. فإضافة إلى الحروب بالوكالة التي تقودها واشنطن ضدّ طهران على أراضٍ عربية، شكّل اغتيالها قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، تصعيداً عسكرياً غير مسبوق خلال السنتين الأخيرتين. وشهدت طهران في الأسابيع الأخيرة عدداً من التفجيرات الغامضة، رجّح خبراء أن تكون الولايات المتحدة أو/ وإسرائيل خلفها. وسط هذا التصعيد وتشديد الخناق على إيران، يأتي التصويت المحتمل في مجلس الأمن وسياسة الضغط القصوى المستمرة من الطرف الأميركي تجاه طهران.

التصعيد سيزداد مع أبرامز

وينذر دخول إليوت أبرامز على الخط لتولي منصب الرئيس الجديد لمجموعة العمل الخاصة بإيران، خلفاً لهوك، إلى جانب توليه الملف الفنزويلي، بأنّ سياسات التصعيد وتضييق الخناق ستزداد. وعُرف أبرامز بسياسته المتشددة وماضيه الذي دعم فيه انقلابات عسكرية في عدد من الدول، بما فيها السلفادور وغواتيمالا، وهو من أبرز أركان «حزب الحرب» في الإدارة الأميركية. وقد أُدين بالكذب على الكونغرس في ما عُرف في الثمانينيات بـ«إيران غيت» أو «إيران كونترا» (بيع إدارة الرئيس رونالد ريغان أسلحة لإيران) خلال حكم رونالد ريغان، ثمّ عفا عنه جورج بوش الأب. ويرى بعض المحللين السياسيين أنّ أبرامز قد يُستخدم في الأشهر الباقية قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية لزيادة الضغط على إيران، ليس فقط دبلوماسياً، بل كذلك عسكرياً.

ولعل الأهم من التصويت في مجلس الأمن، الخطوة التي تليه وتتعلق بتقديم الولايات المتحدة بطلب خلال ثلاثين يوماً، بعد التصويت، يقضي بتفعيل كل العقوبات التي كان معمولاً بها قبل التوصل إلى الاتفاق النووي. المعركة في مجلس الأمن ستكون على هذه الخطوة ومدى قانونيتها، وعلى من يقرر أن التفعيل الأميركي للعقوبات ملزم للدول الأخرى أو لا. وتصرّ أميركا على أنّ هناك سنداً قانونياً لتفعيل العقوبات، لكونها دولة عضواً في مجلس الأمن والأمم المتحدة، على الرغم من انسحابها من الاتفاق النووي. الجانب الغربي، كما روسيا والصين، وهما دولتان عضوان في الاتفاق، صرّحتا في أكثر من مناسبة بأنّ انسحاب الجانب الأميركي وعدم حضوره الاجتماعات لا يخوله تفعيل العقوبات بشكل رجعي.

انتظار الانتخابات الأميركية

سيجد مجلس الأمن نفسه أمام سيناريو غير مسبوق يطعن فيه كل طرف بعدم قانونية خطوة الطرف الآخر وموقفه. وقد رجّح مصدر دبلوماسي غربي بأن يبقى الوضع في حالة مدّ وجزر وفي منطقة رمادية إلى موعد الانتخابات الأميركية ووضوح من سيفوز بها. وإذا فاز ترامب مجدداً، وتمكّنت الولايات المتحدة من بسط سيطرتها وفرض تفعيل العقوبات، ستكون كل الاحتمالات على الطاولة، وقد يعني ذلك إلغاء الاتفاق النووي، كما أعلن الجانب الإيراني في أكثر من مناسبة. وقد قال الرئيس الأميركي في تصريح له أمس السبت، إنه إذا فاز في الانتخابات، فإن واشنطن ستبرم اتفاقيات مع إيران وكوريا الشمالية على وجه السرعة. وإلى حين حلول موعد الانتخابات الأميركية، من المتوقع أن تستمرّ إيران بمقاومة سياسة أميركا في «ليّ الذراع» التي لم تثبت نجاعتها لإجبار طهران على العودة إلى طاولة المفاوضات والتفاوض مجدداً حول الملف النووي. بل إنّ إيران استغلّت الخطوات الأميركية والموقف الأوروبي غير الحاسم، في ما يخصّ خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرضها عقوبات على طهران والتبعات الاقتصادية لذلك عليها، لتتخلّص من بعض القيود المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذي قد يزيد من قدراتها النووية. كذلك كثفت إيران من حربها بالوكالة ضدّ أهداف خليجية، إضافة إلى إسقاطها طائرة أميركية من دون طيار في يونيو/ حزيران 2019، وهجماتها على ناقلات نفط وغيرها. في الوقت ذاته، تشعر إيران بالاختناق الشديد من العقوبات الأميركية، ويبدو أن المجتمع الدولي سيظل في حالة انتظار حتى الثالث من نوفمبر، موعد الانتخابات الأميركية.

طهران تطالب بمحاسبة واشنطن دولياً

وجهت إيران رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومجلس الأمن، طالبت فيهما بمحاسبة أممية لواشنطن على اعتراض طائرة ركاب إيرانية فوق سورية الشهر الماضي

حثت إيران الأمم المتحدة على محاسبة الولايات المتحدة على اعتراض طائرة ركاب إيرانية من قبل طائرتين مقاتلتين أميركيتين في سماء سورية الشهر الماضي، واصفة ما حدث بأنه مغامرة وعمل غير قانوني.

وقال سفير إيران لدى الأمم المتحدة، مجيد تخت رافانشي، في رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أول من أمس الجمعة، إنّ إيران «تعرب عن اعتراضاتها القوية على هذا الانتهاك للقانون الدولي وستتابع القضية من خلال الهيئات الدولية ذات الصلة».

وأفاد رافانشي بأنّ طائرة من طراز «إيرباص إيه 310» تابعة لشركة الطيران «ماهان» كانت في طريقها من طهران إلى بيروت في 23 يوليو/تموز الماضي عندما «اعترضتها طائرتان مقاتلتان أميركيتان من طراز أف 15 بشكل عدواني وغير متوقع، أثناء طيرانها عبر مسارات جوية محددة دولياً في المجال الجوي السوري».

وأضاف السفير الإيراني أنه «كرد فعل على المناورات الهجومية والخطيرة للطائرتين الأميركيتين ومن أجل إنقاذ أرواح الركاب، اضطرت الطائرة إلى تغيير ارتفاعها بشكل مفاجئ، ما تسبب في إصابة ركاب على متنها». وكان النقيب في البحرية الأميركية بيل أوربان، المتحدث باسم القيادة المركزية، قال وقت وقوع الحادث، إنّ طائرة أميركية من طراز أف 15 «أجرت فحصاً مرئياً قياسياً» للطائرة الإيرانية «على مسافة آمنة تبلغ نحو 1000 متر من الطائرة». وذكر أن هذه العملية تهدف إلى ضمان سلامة قوات التحالف الأميركي في قاعدة التنف العسكرية في سورية، حيث كانت الطائرة الإيرانية تحلق فوق تلك المنطقة.

الطائرة كانت في طريقها من طهران إلى بيروت (فرانس برس)

وقال السفير الإيراني إنه تماشياً مع أحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي، اتصلت منظمة الطيران المدني الإيرانية بالسلطات السورية ودعت إلى «تحقيق سريع ودقيق في الحادث». وأعلن أنّ السلطات الإيرانية فتحت أيضاً تحقيقاً بعد عودة الطائرة من بيروت، وأن نتائج كلا التحقيقين ستصدر «بعد مراجعة واستكمال البيانات والمعلومات التي تم جمعها» من قبل الفريقين.

وتابع: «من الواضح أنّ الفعل الذي قامت به الطائرتان المقاتلتان الأميركيتان يعدّ انتهاكاً صارخاً لأمن الطيران وحرية الطيران المدني الواردة في اتفاقية شيكاغو لعام 1944، فضلاً عن انتهاك اتفاقية مونتريال لعام 1971 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضدّ سلامة الطيران المدني». وشدد رافانشي على أنه «من واجب الأمم المتحدة أن ترفض مثل هذا العمل غير القانوني والذي ينطوي على مغامرة، وتحميل الولايات المتحدة المسؤولية عن هذا السلوك غير المسؤول».

(أسوشييتد برس)